مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٧ | الجزء : ١ | يناير - مارس ٢٠٢٣ م

القياس الكوفي في نظر المؤاخذين والمؤيدين
رؤية نقدية

The Kufic Analogy from the Perspective of the Critics and the Proponents
A Critical Observation

د. محمد بن عبدالله السيف

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

البريد الإلكتروني: Mas6007@gmail.com

مستخلص الدراسة:

تكاد الدراسات الحديثة تتفق على وصف القياس الكوفي بالتوسع والتساهل في المقيس عليه سواء كثيراً كان أو قليلاً، مطرداً كان أو شاذاً، متواتراً كان أو منفرداً. فجاء قياسهم أوسع من القياس البصري، وقواعدهم أكثر تساهلاً وتجويزاً وإباحة، وأقل انتظاماً وانسجاماً من القواعد البصرية.

ويستوي في الإيمان بهذه الرؤية منتقدو المذهب الكوفي الذين يعدّون ذلك خللاً عند الكوفيين وفوضوية وتشويشاً في قياسهم، والمؤيدون المناصرون للمذهب الكوفي الذين يعدّون ذلك فهماً حقيقاً للواقع المدونة اللغوية، وتمشياً مع طبيعة اللغة وقرباً من روحها، ووصفيتها، وتغليباً لسلطانها على قواعد النحويين المنطقية.

وقد جاءت هذه الدراسة لتناقش الفريقين، وتبطل هذه الرؤية سواء من هؤلاء أو هؤلاء، وتثبت أن القياس الكوفي وإن اختلف بعض الاختلاف لا كلّه في بعض تطبيقاته عن القياس البصري فإنه سائر في ركبه وعلى سننه، وأن الكوفيين في مواقف عدة رفضوا السماع وقدّموا القياس، وأن قواعدهم فيها من التشدد والتقييد كما في قواعد البصريين.

الكلمات المفتاحية: القاس النحوي. القياس عند الكوفيين. مدرسة الكوفة. الكوفيين. التشدد النحوي. بناء القواعد.

Abstract

Analogy among the Kufics is almost the most frequently discussed topic in the syntax lesson because it is the product and purpose of listening.

Unanimously modern studies almost agree on describing the Kufic analogy as extensive in the material it is analogized againsInvestigation They analogize every audible, and they do not exclude any hearing about the Arabs, whether it is a lot or a little, whether it is steady or odd, whether it is frequent or singular. So their analogy is wider than the Bussari analogy, and their grammatical rules are easier and more permissible, and less regular and harmonious than the Bussari rules.

Both of the critics who see this analogy is a defect in the Kufic approach, and is full of anarchy and confusion; and the proponents of the Kufic approach, who consider this analogy is in line with the nature of the language and close to its spirit, its description, and its authority over the logical rules of grammar are equal in framing of this vision and believing in iInvestigation

This research has come to invalidate both of their visions and to prove that the Kufic analogy, even if it differs a little in some of its applications in some situations, it does not differ much from the Bussari analogy. In several situations, they had preferred the analogy rather than the hearing. Moreover, the Kufic rules are strict and restrictive as the rules of Bussarians are.

Keywords: Analogy at the Kufics. Kufic School. The Kufics. Syntax strictness. The grammatical structure.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

القياس عند الكوفيين يكاد يكون هو الموضوع الأكثر تداولاً في الدرس النحوي عند الدارسين المحدثين بين مؤاخذٍ منتقدٍ ومؤيدٍ منتصر.

وتكاد الدراسات الحديثة تتفق على وصف القياس الكوفي بأنه متوسع في مادته المقيس عليها، فهم يقيسون على كلِّ مسموع، ولا يتحفَّظون على أيِّ سماعٍ عن العرب كثيراً كان أو قليلاً، مطرداً كان أو شاذاً، متواتراً كان أو منفرداً. فجاء قياسهم أوسع من القياس البصري، وقواعدهم أسهلَ وأكثرَ تجويزاً وإباحة، وأقلَّ انتظاماً وانسجاماً من القواعد البصرية.

ويستوي في تأطير هذه الرؤية والإيمان بها المنتقدون المؤاخذون الذين يعدّون ذلك خللاً في المذهب الكوفي تشويشاً في قياسه، وتضييعاً لأركانه، وفوضوية في قواعدهم. والمؤيدون المناصرون للمذهب الكوفي الذين يعدّون ذلك تمشياً مع طبيعة اللغة وقرباً من روحها، ووصفيتها، وتغليباً لسلطانها على قواعد النحويين المنطقية، وتقديساً للسماع، وجعله متبوعاً لا تابعاً، والقياس خادماً لا مخدوماً.

فهؤلاء وأولئك وإن اختلف موقفهم من قياس الكوفيين وتقييمهم له إلا أنهم يتحدون في تشخيصه وتفسير تطبيقاته، فهم على قلب رجل واحد، ورؤية عين واحدة على أنه قياس متساهل ومتوسّع في مادته السماعية، لا يرفض المسموع أيّاً كان مصدره وكميته، ويجعله أصلاً يقيس عليه.

وعلى الرغم من كثرة من تحدّث في القياس الكوفي إفراداً أو تضميناً فإن بحوثهم ومناقشاتهم تكاد لا تخرج عن هذا الموقف المتحد والتوصيف القائم على وصفه بالتوسع بقبول كل مسموع.

من هنا رغبتُ في معرفة واقعية هذا الحكم بالتوسع والتساهل الذي توجهت إليه

رؤية الطرفين وسارت عليها هذه الدراسات، والكشف عن منهجية الكوفيين في عملية القياس سواء من أقوالهم أم تطبيقاتهم، وأثر ذلك في بناء القواعد عندهم.

وقد عرضت الموضوع في أربعة مباحث، مهدت لها بتمهيد موجز عن القياس مفهومه ومكانته، ثم شرعت بالمبحث الأول: عرضت فيه رؤية المنتقدين للقياس الكوفي، ثم المبحث الثاني: عرضت فيه رؤية المؤيدين له، أما المبحث الثالث فقد ناقشت فيه المحدثين من هؤلاء وهؤلاء في موقفهم من القياس الكوفي، ثم المبحث الرابع: بناء القواعد النحوية عند الكوفيين ورأي المحدثين، وختمت بنتائج للبحث.

وإذ أقدّم هذا البحث فإني لأرجو أن أكون وفقت إلى تقديم رؤية منصفة قائمة على مقدمات سليمة وأدوات صحيحة في طريق شائك لم أسلّم للسالكين قبلي سيرهم ولم يرق لي خراجهم.

والله أسأل أن يهديني إلى سواء السبيل.

الباحث.

التمهيد: القياس مفهومه ومكانته

"النحو كلُّه قياسٌ...فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"(١)، هذه المكانة التي ذكرها الأنباري عن النحاة، تدل على إن القياس ركنٌ أساس وركيزة متينة في الدرس النحوي عند كلا المذهبين البصرة والكوفة.

ويذكر المنظِّرون في أصول النحو العربي أن القياس هو الدليل الثالث من أدلة النحو الإجمالية المعتبرة عند النحويين بعد السماع والإجماع(٢)، فهو" معظم أدلة النحو، والمعوّل في غالب مسائله، كما قيل –وهي للكسائي الكوفي–:

إنما النحو قياسٌ يُتبع .... "(٣).

ومفهوم القياس عند النحويين لا يختلف عنه عند علماء أصول الفقه على أن " القانون المستنبط من تراكيب العرب إعراباً وبناءً يسمى قياساً نحوياً. والثاني: قياس الأحكام الذي لا يقوم على تجريد القوانين ووضع الأحكام إنما مداره الاجتهاد وربط الظواهر النحوية التي تثبت بالاستقراء، وهو في عرف اللغويين: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة. وكلاهما يهدفان إلى تنظيم نظرية الفكر النحوي"(٤).

---

(١) لمع الأدلة، ص٩٥.

(٢) ينظر: لمع الأدلة للأنباري ص٩٣، والاقتراح، للسيوطي ص٢٦.

(٣) الاقتراح ص١٧٥. والقصيدة منسوبة للكسائي في كتاب: أخبار في النحو رواية أبي طاهر عبد الواحد بن عمر ت. د. محمد أحمد الدالي ص٥٥.

(٤) ضوابط الفكر النحوي، د. أبو المكارم١/ ٤٢١، وأصول التفكير النحوي، أبو المكارم ص٧٧.

قال أبو البركات الأنباري:" وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"(١).

والقياس هو الطريق نحو تمكين اللاحق من اقتفاء أثر السابق في اللسان العربي لأن " غاية النحاة وضع القواعد والضوابط والأحكام لأمرين: أولهما التمكن من تحليل النص القرآني على الوجه المرضي وفهمه فهماً صحيحاً، وثانيهما حفظ اللسان العربي من الضياع؛ لذلك انبرى الأوائل فاستنبطوا نظاماً ليكون حجة تقي المسلم اشتباه السبل بينه وبين النص القرآني، وهذا النظام ملزم وسلطة حاكمة وشرع لا ينبغي مخالفته، وإن كان الشرع في اللغة من اللغة نفسها، وقد تمخض هذا المجهود عن مفهوم نظري غاية في الأهمية بل يعد أساس العمل النحوي وركيزته ألا وهو القياس. الذي يبدأ بملاحظة الظواهر اللغوية ثم تصنيف هذه الظواهر واستقراء عناصر جزئياتها بالمقابلة والحوار والاستنطاق، وينتهي بأن يحاول أن يستظهر القانون الجامع الذي يفسر لنا هذه الظواهر، ويستخلص الأحكام التي يجب اتباعها، ويعدّ شاذاً إذا خرج عنها" (٢).

قال الأستاذ أحمد أمين عن القياس:" وهذا بابٌ عظيم الخطر، لأنه مكّن النحويين من وضع القواعد العامة، وجعلهم يهدرون ما عدا ذلك مما ورد غير سائر

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥.

(٢) ضوابط الفكر النحوي، د. محمد الخطيب،٤٢١/١، وينظر أصول التفكير النحوي، د. أبو المكارم ص٢٥، وبحث: القياس النحوي–المجلد١، ص٤ – جامع الكتب الإسلامية. وكتاب: أبو علي الفارسي د.شلبي، ص٢١٧، وأبو زكريا الفراء. د.الأنصاري ص٣٦٠، ٥١٨.

على مقتضاها، وعدّوه شاذاً، كما أنه وسّع اللغة سعة كبيرة، فإنا لم نسمع من العرب كل مشتقات الكلمة، فجرينا على القواعد الموضوعة من هذا الاستقراء الناقص، فتضخمت اللغة واطردت وتمت مواضع النقص منها"(١).

والمتقرر عند النحويين كافة أن " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(٢).

والقياس قد يكون قياس النصوص، وقد يكون قياس الظواهر والأحكام، ولكلّ منهما تفريعات مذكورة في أصول النحو(٣).

وثمة جزئيات في موضوع القياس تستلزم تحريراً وحذراً في تناولها، بدءاً من مفهوم القياس نفسه، إلى التحديد الكمي للمقيس عليه، إلى ضوابط العلة بينهما، وغير ذلك(٤).

ولعل أبرز مظهر من مظاهر الاختلاف والاضطراب في الموقف من تطبيقات القياس هو موقف الدارسين من القياس الكوفي، بين منتقد له، موهنٍ لحجيته، ومنتصر مؤيدٍ، كما يعرضه البحث في المبحثين التاليين.

(١) ضحى الإسلام، ص٢٨٠.

(٢) المنصف شرح التصريف١/١٨٠، وينظر الخصائص ١/٣٥٧، والمزهر١/١١٧.

(٣) ينظر أصول التفكير النحوي، أبو المكارم ص٨٥، وما بعدها. وضوابط الفكر النحوي١/٤٢٨.

(٤) ينظر أصول التفكير النحوي، أبو المكارم الباب الأول ص٢٥، وضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب١/٤٥٤.

المبحث الأول: صورة القياس الكوفي عند المؤاخذين

يتفق المنتقدون للمذهب الكوفي على أن " البصريين أصحّ قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموعٍ، ولا يقيسون على الشاذ. والكوفيون أوسع رواية "[(١)].

وقد تمثّل هذه المقارنة والنظرة كثيرٌ من الدارسين المحدثين[(٢)] .

---

(١) الاقتراح ص٤٢١.

(٢) ينظر: ضحى الإسلام، أحمد أمين ص٢٩٦، ونشأة النحو طنطاوي ص١٢٣، ١٢٤، ١٢٩، ١٤١، وكتاب المدارس النحوية شوقي ضيف ص١٤٣، ١٦٠، وأصول النحو العربي، محمد عيد، ص٧٣، ومدرسة البصرة النحوية. عبد الرحمن السيد ص١٤٥، ١٤٦، ٢٢٨، ٢٥٠-٢٥٣، وكتاب: أبو علي الفارسي د.شلبي ص١٠٦، ٢١٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٤٤٠، وكتاب: أبو زكريا الفراء. د. الأنصاري ص٣٥٨وما بعدها، وكتاب مناهج الصرفيين، د.هنداوي ص٢٤٨، وبحث نفي التعددية في المدارس النحوية. د. محمود أبو كتة، مجلة جامعة بيت لحم، عدد ٩ (١٩٩٠). ص٤٦، وكتاب المدرسة النحوية في مصر والشام، د. عبد العال سالم مكرم ص٢٠٠، وكتاب المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي ص١٣٠، ١٣١ ١٤٢، ١٤٧، والمدراس النحوية: أسطورة وواقع. د. إبراهيم السامرائي ص١٧-٢٣، ٣٧، وكتاب دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني الفراء، المختار ديره ص١٣٥، ١٣٦- ١٤٦، ٣٠١، وتاريخ النحو العربي من نشأته حتى الآن د. علي فاخر ص٤٩-٥٩، وبحث: مواضع الخلاف في مسائل القياس بين الكوفيين والبصريين، دولة عتروس ص١٧، وما بعدها. والمصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة، عبد الوهاب الغامدي، ص١٨٦. وفي مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، د.حمدي محمود جبالي،ص١٣، واختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، دراسة وصفية تحليلية، محمد معروف، ص٤٩، ٥٦، وما بعدها، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو =

وحمل لواءها الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابيه (تاريخ النحو) و(أصول النحو)، وشنّع على أقيسة الكوفيين بأقسى العبارات، منها قوله" فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن روايته البصري، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عليهم قواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق، وضاعت الغاية من وضع النحو فلم يعد –في أيديهم– أداة تيسير لتعلم العربية، بعد أن أصبحت له قواعد بعدد ما جمعوا من شواهد...فالصحيح أن الفريقين كانا يقيسان، وربما كان الكوفيون أكثر قياساً إذا راعينا (الكم)، فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، ولم نعلم لهم مناهج محررة في القياس "(١).

وقال أيضاً:" والأمر في القياس على هذه الوتيرة، نظمه وحرر قواعده وأحسن تطبيقه البصريون، على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه ولا مطرد...أميل إذا إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم "(٢).

وقال الشيخ محمد طنطاوي:" فإذا كان البصري قد تحفظ في أقيسته وتشدد، والكوفي قد تحلل من القيود التي تقيد بها البصري واحتفى بكل مسموع له على كثرة روايته للشعر عنه، وكلفه بالشاذ منه ورواج المنحول عنده، واكتفائه بالشاهد الواحد أياً كان شأنه، مع التعويل على القياس النظري– أدركت سعة الفجوة بين الفريقين في

=

العربي، د.جعفر عبابنة. ومراكز الدراسات النحوية. د. عبد الهادي الفضلي ص٣٧، ٤٦.

(١) من تاريخ النحو، ص٧٠–٧٦. وينظر: أصول النحو العربي، د. نحلة ص١٠٨، ١٠٩.

(٢) من تاريخ النحو ص٧٤.

مسلكيهما"[١].

ويقول" إن الكوفيين بعملهم هذا قد فتحوا باباً واسع الفوهة على أنفسهم، فهم إذ أقاموا لكل مسموع وزناً والمسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية، واعتمدوا بعد هذا على القياس النظري عند انعدام الشاهد انعداماً كلياً قد اضطروا إزاء هذا أو ضعوا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريين"[٢].

وكذلك فعل وقال الدكتور شوقي ضيف في نقد القياس الكوفي في عدة مواضعه من كتابه (المدراس النحوية)،[٣] والدكتورة خديجة الحديثي أيضا في كتابها (المدراس النحوية)[٤].

ويحشد الدكتور عبد الرحمن السيد كتابه (مدرسة البصرة النحوية) بتمجيد البصريين معرِّضاً بالكوفيين[٥].

وقد سار هؤلاء في نقدهم على نهج المستشرقين أمثال يوهان فك في كتابه (العربية) [٦].

(١) نشأة النحو ص١٣٣، وينظر ص١٢٩،١٢٨، ١٤٢

(٢) نشأة النحو ص١٢٤.وينظر ص١٢٢. على أننا نرى أن الشيخ طنطاوي يخالف البقية – وربما خالف نفسه في مواضع أخرى –في كون البصرة معنية بالقياس والكوفة معنية بالسماع فيرى عكس ذلك وأن " مذهب البصريين مذهب السماع ومذهب الكوفيين مذهب القياس" ص١٢٩.

(٣) ينظر كتاب المدارس النحوية، ص١٤٣، ١٦٠– ١٦٣.

(٤) ينظر كتاب المدارس النحوية، ص١٥٣.

(٥) مدرسة البصرة النحوية، ص٢٥٠.

(٦) ينظر كتاب العربية ص٦٩. وينظر تاريخ الأدب العربي، ألفه بالألمانية: كارل بروكلمان، =

ويستند هؤلاء على مقولات لبعض الأقدمين تناولت القياس الكوفي بالنقد، والاستنقاص وبيان خلله كما سيأتي عرض بعضها ومناقشته في المبحث الثالث.

ونلحظ أن وجه انتقاد هؤلاء المؤاخذين يتجه نحو المقيس عليه وهو الدليل اللغوي السماعي، حيث يرون أنه لم يصل عند الكوفيين من الاطراد والثبوت والكثرة ما يؤهله أن يكون أصلاً يقاس عليه. فالكوفيون في نظر هؤلاء لا يعنيهم قوة هذا المسموع ولا شيوعه، فمجرد نطق أحدٍ من العرب قلّ أو كثر، فهو حقيق أن تبنى عليه القاعدة ولو خالف الأكثر من المسموع من العرب.

=

٢/٤٤٥، ٤٥٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٤٩.

المبحث الثاني: صورة القياس الكوفي عند المؤيدين

على الشط الثاني نجد المناصرين للقياس الكوفي والمنافحين عنه في خضم دفاعهم عنه متفقين مع الفريق الأول فيما نسبوه إلى الكوفيين من القياس على القليل والنادر والشاذ، ويحاولون جعل المذمة التي نسبها إليهم المؤاخذون محمدة، وأن هذا دليل على احترامهم لكلام العرب، وتصويرهم لواقع اللغة دون تدخّل منهم، ولا تقديس للقوانين التي يضعها النحويون متأثرين بالمنطق وغيره(١). فهم يعمدون إلى " تصديق التهمة، وعدها مزية لنحاة الكوفة؛ لأن العلم الحديث في الغرب يقوم على الوصف، وعدم التفريط بالمسموع"(٢).

يقول الأستاذ عباس حسن:" ومن أجله كان الكوفيون أقرب إلى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع وحين يعتبرون اللفظ الشاذ فيقفون عليه، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار بما كثر

(١) ينظر مدرسة الكوفة ص١١٥، ١١٦ وما بعدها. وص٣١٧، ٣٧٦. ومصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد ص٤٢٩، وكتاب نحو القراء الكوفيين ص٦٨، وكتاب الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبد الفتاح الحموز ص٧، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، د. حمدي محمود جبالي، ص١٣. وبحث: المصطلح النحوي بين البصرة والكوفة: دراسة وصفية مقارنة، بن ساسي بلقندوز، مجلد١١، مايو٢٠٢١، ص ٤١٢. وأسس التنظير عند الكوفيين، لزهر العمراوي، رسالة ماجستير من جامعة محمد خيضر. ص٤٥. القياس النحوي عند الكوفيين، حسين منصوري أحمد، بحث منشور في مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد١٨، ١، ٢٠١٧.

(٢) مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث، د. إبراهيم المطرودي ص٥، ٣١، ٥٩٠.

أو قل "[1].

وانتصر الدكتور المخزومي للكسائي بأنه خالف البصريين في اعتداده بكل مسموع، وقياسه عليه وإن لم يرد في كلام العرب غيره، مما جعله هدفاً لنقد البصريين[2].

وكأن المخزومي يستسلم للمؤاخذين ويعترف بنقدهم للقياس الكوفي، ولكنه ينتصر للكوفيين من زاوية إبطال قيمة القياس أصلاً، حيث يقول:" وليس مما يعاب به النحو الكوفي أن كان قياسه مشوشاً، غير واضح المعالم ولا مطرداً ولا منسجماً في أجزائه[3]، لأن القياس طارئ دخيل، ناءت هذه الدراسة بتطفله، وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة، وأن يجنبوا

هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها، ويفسده، ولكنهم –إنصافاً لجهودهم– اجتهدوا فخانهم الصواب"[4].

وبمثله قال مؤلف كتاب (دراسة في النحو الكوفي)، فذكر أن الكوفيين يقبلون القياس على الشاهد الواحد[5].

وقال الدكتور أحمد مختار عمر بعد أن قرر وأقرّ بكل السمات المنسوبة لمنهج الكوفيين من تساهل واستدلال بكل مسموع قال:" أن المذهب الكوفي –في نظرنا– أقرب إلى الحق والواقع حين أجاز القياس على المثال الواحد المسموع، ولم يعتبر القلة والكثرة... فإذا سمع الكوفيون أمثلة معدودة نسب العرب فيها إلى الجمع فقبلوا هذه

(١) الخلاف بين النحويين ص٤٦١، نقلاً عن: رأي في بعض الأصول النحوية ص٣٤.

(٢) ينظر مدرسة الكوفة ص١١٥، ص٣٧٦.

(٣) كما هي دعاوى الأستاذ سعيد الأفغاني كما سبق.

(٤) مدرسة الكوفة ص٤١١.

(٥) ينظر دراسة في النحو الكوفي ص٤٩، ص١٤٠، ١٤٣. ٢٩٧، ٢٩٨.

النسبة واتخذوها أساساً، وقاسوا عليها لم يكونوا حائدين عن الجادة كما يحاول بعضهم أن يصورهم، بل يكونوا على حق "[١].

وإلى مثل تفسيرهم ذهب الدكتور الأنصاري بقوله:" غير أن العجيب هو موقف بعض الباحثين من القدامى والمحدثين حين اختلت لديهم موازين التقويم فجعلوا العيب ميزة عند البصريين، والميزة عيباً عند الكوفيين...وما دروا أن المنهج اللغوي السليم يقضي باستقراء كل ما ورد عن العرب، وعلى ضوء هذا الاستقراء التام توضع القواعد والقوانين، وإلا جاءت مضطربة متناقضة كما تراها"[٢].

وحين كشف الدكتور السيد رزق الطويل عن موقف المدرستين من القياس، جعل ميزة الكوفيين احترامهم للمسموع.[٣].

وأقام الدكتور عبد الفتاح الحموز كتابه (الكوفيون) كلَّه على إثبات هذه الدعاوى والمؤاخذات على الكوفيين، على أنها جوانب قوة تتوافق والمنهج الوصفي ويرى " أن الكوفيين قد توصلوا إلى ما مرّ قبل الوصفيين بأكثر من ألف سنة تقريباً، فهم يدعون إلى التوسعة، وترك التشدد والتضييق مكانياً وزمانياً، والقياس الوصفي على كلام القبائل كلها، الشاذ والمطرد في الغالب"[٤]. وحشا كتابه كلَّه بهذه الاتجاه تعصباً وحماساً ليثبت الوصفية لهم، مستدلاً بمسائل الإنصاف.

والأستاذ أحمد بويا في بحثه (الندرة في الدراسات النحوية) يقرر مدافعاً عن

(١) البحث اللغوي عند العرب، ص ١٣٨، ١٣٩. وينظر هشام بن معاوية الضرير، د. تركي العتيبي. ص٣٦٠.

(٢) أبو زكريا الفراء. ص٤٠١. وينظر، ص٣٦٠.

(٣) الخلاف بين النحويين ص ١٣٨-١٣٩.

(٤) الكوفيون: في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص١٧، ٣٤، ٩١.

الكوفيين بأنهم استشهدوا بلغات لا تصلح للاحتجاج بها وقاسوا عليها أصولهم النحوية[1] .

وبهذا نلحظ أن هذا الفريق اتفق مع من قبله في تصوير واقع القياس الكوفي، ومادته وشروطه عندهم، وإن اختلف معه في الموقف منه.

ومؤدى كلام هؤلاء وهؤلاء تجريد القياس الكوفي من أي شرط للمسموع الذي يقاس عليه إلى درجة أن أمكن في كل سماع أن يحتذى وأن تعمم ظاهرته التي نطق بها، وأن يُجعل أصلاً لمن جاء بعده.

لذا سيتجه البحث لمناقشة الفريقين على سواء لأن مؤدى رؤيتهما ولازمها واحد مع اختلاف في موقفهم من هذا المؤدى وهذا اللازم، أي سيناقش البحث مدى واقعية هذه الرؤية في تصويرها القياس الكوفي أنه متوسع بإطلاق وأنه يقيس على الشاهد الواحد والقليل والنادر والشاذ مقابل المطرد والكثير.

(١) ينظر الندرة في الدراسات النحوية ص٢١٢

المبحث الثالث: مناقشة موقف الدارسين المحدثين من القياس الكوفي:

من أكبر إشكاليات الدرس النحوي تحديدُ الموقف من جزئيات القياس التي لم يقطع بها النحويون بشكل واضح بسبب اختلاف طرائقهم في التعامل مع المروي عن العرب قلة وكثرة، ذلك أن القياس باعتباره " أهم الموضوعات في النحو العربي وأصوله، بل إنه أشمل تلك الموضوعات، وبه وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستترة وراء أوضاع الكلم"(١).

فيعدُّ من القضايا الشائكة جداً في أصول النحو وتاريخ مدارسه، لأن النحويين "يستعملون هذا اللفظ بمعان مختلفة، إلا أنها متواشجة، وعلى تواشجها لا بد من إيضاح الفروق الدقيقة بينها، والمنحى الذي ينحونه في كل منها...ولكل منهم في تناوله لقضايا النحو وأخذه بالقياس فيه منهج له سماته الخاصة"(٢).

ومن إحدى إشكاليات المسألة في القياس، تحديد الكمية العددية في الأصل المسموع المقيس عليه، بما يتردد عندهم من مصطلحات الكثير والغالب والقليل والنادر والشاذ. فقد" اختلفت موازين الكثرة بين النحاة، وقد ترك كل ذلك غموضاً"(٣).

فمن ذلك اختلاف موقفهم من الشاهد الشاذ، فهناك من النحويين من يرفضه مطلقاً، ومنهم من يقبله متى تأكدت فصاحة قائله، ولم يعارض الكثير، ومنهم من يقبله مطلقاً. " إن النحويين يختلفون في تقويم الظواهر، وخاصة تلك الظواهر المتعلقة

(١) القياس في النحو د. منى إلياس ص٥

(٢) المصدر السابق ص٥. وينظر أصول التفكير النحوي، أبو المكارم ص٢٧.

(٣) أصول التفكير النحوي، ص٣٢. وينظر ضوابط الفكر النحوي، الخطيب،١/٤٥٤.

بالشذوذ من حيث السماع، فليس كل ظاهرة حكم عليها النحوي بالشذوذ سماعاً تكون عند غيره كذلك، والسبب وراء ذلك أن هذا الحكم مرتبط بعلم النحوي، وليس النحويون في العلم سواء، وإذا كان النحويون يستدرك بعضهم على بعض في الظواهر، فيثبت أحدهم ما ينفيه غيره، فليس غريباً أن يحكم أحدهم على ظاهرة بالكثرة في حين يراها الآخر شاذة سماعاً"(١).

قال الدكتور عبد الله الخثران:" وهذا الاختلال والاضطراب بين النحاة يرجع إلى أن مفهوم الشذوذ في الدرس النحوي متابين تباين اختلاف الأصول عند النحاة، ثم تباين المناهج في الدراسة النحوية، فما يكون شاذاً عند نحوي، قد يكون مطرداً قياسياً عند نحوي آخر تبعاً لاختلاف مصادر المذاهب النحوية ومصادر النحاة المتفردين بآرائهم"(٢). " فهذه أولى المشكلات التي واجهها النحاة...وهي أقسى المشكلات التي واجهها النحاة العرب"(٣).

قال الدكتور أبو المكارم:" عدم تحديد الكم الذي إذا بلغته النصوص صارت كثيرة، وإذا وصلت إليه عدت قليلة، وإذا لم تتحقق فيه اعتبرت شاذة، وعدم تحديد كم الاطراد والقلة والشذوذ أوقع ابن جني والبحث النحوي بأسره في أخطاء كثيرة"(٤).

والقول المعتمد في الشاذ الذي يصدر من فصيح أنه مقبول ومعتمد عند جملة من النحويين المحققين، ما لم يخالف الأكثر من المسموع، وإن خالف القاعدة النحوية.

(١) مرويات نحاة الكوفة ص٤٠٥.
(٢) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. ص١٠١.
(٣) أصول التفكير النحوي ص٣١.
(٤) المرجع السابق، ص٩٦.

وإذ اتسع الخلاف واضطرب القول في تحديد المقدار الكمي والعددي للشاذ، فإنه ليجدر بالدارس أن يعلم أن مصطلح (الشذوذ) لا يعني أنه فاسد ولحن وغير فصيح عند العرب –كما قد يتوهمه بعض الدارسين–، بل إن" المراد بالشذوذ قلة النصوص، ومن ثمّ عدم الاعتماد عليها في التقعيد، وليس المراد بالشذوذ الشذوذ اللساني أو الميل عن اللغة السليمة الفصيحة، وإنما مخالفتها لما قرروه من قواعد نتيجة لما استنبطوه من النصوص الكثيرة، فإذا ورد شاهد مخالف للقياس وكان قائله من الفصحاء وورد في رواية صحيحة لا ريب فيها، ولم يقبل تأويلاً، وليس فيه ضرورة فهو من الشاذ"(١).

ويسطر ابن جني قولاً فصلاً في تأصيل المسألة في كتاب الخصائص بقوله:" ويدلّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها...واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخيّر: تستعمل أيهما شئت "(٢).

والزجاجي المنتصر للبصريين لا ينكر مكانة الشاذ المسموع من الفصيح فقال:" وأما الشواذ فإنما نقبل ما نقلته الرواة وسمع منها في شعر أو شاهد كلام لا ما يدّعيه المدّعون قياساً"(٣).

وقال أبو حيان:" كل ما كان على لغة لقبيلة قيس عليه "(٤).

(١) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. ص١٠١. وينظر أصول التفكير النحوي ص٩٩، وضوابط الفكر النحوي١/٤٥٤.

(٢) الخصائص١/١٢٥.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص٦٣.

(٤) المزهر١/٢٥٨.

وقال السيوطي:" ليس من شرط المقيس عليه الكثرةُ، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له"(١).

بهذه المقدمة الكاشفة عن حجم الإشكال في أحد أهم أصول النحو وأدلته وهو القياس، وسبب التباين في الموقف منه، يمكن أن ينجلي لنا خطأُ كثيرٍ من الدارسين الذين أطلقوا أحكاماً على القياس الكوفي ووصفوه بالضعف واعتماده على الشاذ وكلِّ مسموع مهما كانت درجته، مما نتج عنه توسعٌ في القواعد، وعدم تقيّد بالمسالك التي تؤدي إلى السير على سنن كلام العرب الأكثر. فعدم استحضار هؤلاء لهذه الإشكالية عند النحاة بعامة أدى بهم إلى إلصاقها بالكوفيين بخاصة.

وثمة سبب آخر أوقع هؤلاء في الخطأ في بناء رؤيتهم عن القياس الكوفي مؤاخذين لهم أو مناصرين بما صوره البحث في المبحثين السابقين، ألا وهو إيمانهم بنظرية المدارس النحوية وتقسيمهم الفكر النحوي إلى مدارس متعددة، وافتراق كل مدرسة عن الأخرى في السمات والأصول فضلاً عن الفروع، وموقف كلِّ واحدة من هاتين المدرستين من السماع ثم القياس منطلق من أسس وأصولٍ خاصة بها. فالمذهب الكوفي عندهم مدرسة ذات سمات منهجية مختلفة عن مدرسة البصرة سواء في المروي عن العرب أو القياس عليه، وكون الكوفي يقيس على القليل والنادر والشاذ هو مما يمليه عليه منهج مدرسته(٢).

(١) الاقتراح ص٧٣، وينظر مرويات نحاة الكوفة ص٥٩٠.

(٢) ينظر: ضحى الإسلام، ٢٨٣/٢، ٢٩٤، ومن تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، ص٤٥، ونشأة النحو، طنطاوي، ص١٠٦،٣٣– ١٣٧، والمدارس النحوية. د.شوقي ضيف، في كل الكتاب، ومدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، وأصول النحو العربي، د.محمود نحلة،. ص٦٠، ٦٥، ٧٠، ١٠٨، وكتاب المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، الكتاب كله، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها. د.عبدالرحمن السيد، الكتاب كله. وأبو علي =

إن هذا أحد الأخطاء وأقواها التي جعلت الفريقين من المؤيدين والمنتقدين يذهبون إلى رؤيتهم عن القياس الكوفي، ويصنفونه بهذا التصنيف.

وقد أبطل قلةٌ من الدارسين نظرية المدراس النحوية، لأنها استنساخ سقيم من فكرة المدارس الفكرية والأدبية بدأها المستشرقون وسار عليها كثير من الدارسين العرب، وليس لها من واقع النحويين حقيقة. وعليه فالقياس الكوفي والبصري سواء(١).

ومع إيمان الباحث ببطلان نظرية المدارس النحوية وعدم توافر مقومات المدارس وعدم وجود اختلاف في الأصول بين الفريقين إلا أن البحث سيمضي مع القوم جدلاً على افتراض صحتها، وسيجري النقاش على فرضية وجود مدرسة بصرية

=

الفارسي، د. عبد الفتاح شلبي، ص١٠٦، ٤٤٠- ٤٤٦، أبو زكريا الفراء، أحمد مكي الأنصاري ص٣٥١. ودروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي. ص١٢، والخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل ص٧٥، وما بعدها. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار ديره، ص٤٠، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر. د. عبد الفتاح الحموز.

(١) ينظر: تاريخ النحو العربي، د. علي أبو المكارم، ص١٢١- ١٢٣، ومدخل إلى تاريخ النحو العربي، د. علي أبو المكارم. ص١٢٠، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. د. محمد الحلواني، والمدارس النحوية: أسطورة وواقع. د. إبراهيم السامرائي. وبحث: ألنا مدارس نحوية؟ د. إبراهيم السامرائي بحث منشور في: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني مج٦، ع٢٢، ٢١. والبحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ص١٢٨- ١٣٤. وبحث: نفي التعددية في المدارس النحوية. ص٤١. ونشأة النحو العربي، د. منيرة القنوني، ص٣٦. وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، ص٥٧، ٥٨، (ليس لنا مدارس نحوية)، د. إبراهيم الشمسان، مقال صحفي في صحيفة الجزيرة السعودية السبت٢٧/إبريل/ ٢٠١٩م.

مقابلها مدرسة كوفية.

وبعد عرض إشكالية عدم وضوح محددات القياس في الدرس النحوي، وعدم استحضارها عند بعض الدارسين فإن البحث يتجه إلى عدم سلامة موقف هؤلاء الدارسين المحدثين مؤيدين كانوا أو منتقدين من القياس الكوفي، وبطلان رؤيتهم فيه؛ لعدة أدلة ومؤشرات، منها:

١. أن الكوفيين يقتفون أثر أئمة البصريين الأوائل في احترامهم المسموع والاحتفاء به:

من المتقرر تاريخياً وأصولياً ظهور تباين في مواقف أوائل علماء البصرة من القياس على المطرد ومدى تطبيقه، مع وجود مسموع آخر عن العرب، فهذا ابن أبي إسحاق الذي عرف بأنه " أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل "[(١)] شديد التمسك بالقياسات التي يضعها إلى درجة أنه يخطِّئ العربَ أهلَ اللغة نفسها إذا خالف كلامُهم هذه القياسات التي وضعها. في مقابل موقف أبي عمرو بن العلاء الذي يتوسع في قبول ما ورد عن العرب، ويقيس عليه.

قال أبو القاسم بن سلام: " " وكان ابن إسحاق أشدّ تجريداً للقياس[(٢)]، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها "[(٣)].

وقال:" أخبرني يونس: أن أبا عمرو كان أشدّ تسليماً للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم. كان عيسى يقول أساء النابغة في

(١) مراتب النحويين ص١٢، طبقات فحول الشعراء ١٤/١، طبقات النحويين واللغوين ص٣٥، وإنباه الرواة ١٠٥/٣.

(٢) " أي أشد معرفة بحقائقه، واجتهاداً في ضبطه " محمود شاكر ١٤ هامش ٥.

(٣) طبقات فحول الشعراء لابن سلام،١/ ١٤

قوله..."[١]

هذان منهجان قديمان عند البصريين أنفسهم، منهجُ من يحاول طرد القياسَ ويُخضع كلامَ العرب لمعايير استنبطها، ويرفض الفصيح المخالف. ومنهجٌ مقابله يقبل المسموع الفصيح ويسلم له، يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة. والكوفيون من هذا الفريق الأخير، فهم انتهجوا منهج أبي عمرو في التسليم بما ورد عن العرب، واعتباره فصيحاً يستحق أن يقاس عليه، أو يحفظ على أنه لغة.

قال أحمد أمين:" وكانت هاتان النزعتان في البصرة في أيامها الأولى، فهم يقولون: إن ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلاً للقياس، وكانا لا يأبهان بالشواذ، وكانا لا يتحرجان من تخطئة العرب، وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضاً، على عكسهما، يعظمان قول العرب ويتحرجان من تخطئتهم، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعدُ من البصريين، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعدُ من الكوفيين"[٢].

ويقول الدكتور ناصر الأسد: " ونحب أن نشير إلى أن هذا المنهج الذي اتبعه الكوفيون بعد، كان موجوداً في البصرة، مع وجود المذهب الثاني"[٣].

ونقل الزبيدي في طبقاته عن ابن أبي سعد قال:" قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعتَ مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم، حجة؟

(١) طبقات فحول الشعراء١/ ١٦. وينظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص٤٥، وطبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٣٥، ٤١.

(٢) ضحى الإسلام، ص٢٩٦.

(٣) مصادر الشعر الجاهلي ص٤٣٦، وينظر: مدرسة البصرة النحوية. ص٢٤٦.

قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[١].

نقل الزجاجي في مجالسه أن الأصمعي حكى " عن عيسى بن عمر والكسائي أنه جمعهما الحسن بن قحطبة أول ما دخل بغداد. قال الكسائي: فسألته عن " همَّك ما أهمَّك " قال: فذهب يقول: يجوز كذا ويجوز كذا. قال: فقلت له: عافاك الله، وإنما أريد كلامَ العرب، ولم تجئ بكلام العرب"[٢]، فالكسائي هنا رجلٌ يهتم بالمروي من اللغة لا يرضيه تغييره مهما حاول أحد تخريجه لتصحيحه، وعيسى بن عمر على منهجه ومنهج بعض البصريين في فرض القياس والكسائي على منهج أبي عمرو بن العلاء ويونس في تحكيم المسموع أولاً.

قال ثعلب:" وليس أحدٌ يقدر أن يخطئ في هذه المسألة؛ لأنه كيف عُرّب فهو مصيب، وإنما أراد عيسى من الكسائي أن يأتيه باللفظة التي وقعت إليه"[٣]. أي التي جعلها قياساً.

٢. الكوفيون أهلُ قياسٍ تنظيراً وتطبيقاً.

لم يكن تقديم السماع واحترامه عند الكوفيين –مقتدين ببعض أئمة البصريين المتقدمين بما اتضح في الفقرة السابقة– عن ضعف لديهم في معرفة القياس أو المنطق، وإمامُهم الكسائي هو صاحب مقولة " إنما النحو قياسٌ يتبع "[٤].

(١) طبقات الزبيدي ص٣٩.

(٢) مجالس العلماء ص١١٤، وينظر طبقات الزبيدي ص٤٢.

(٣) طبقات الزبيدي ص٤٢.

(٤) في مطلع قصيدته يمدح تعلم النحو. ينظر إنباه الرواة٢/ ٢٦٧، والاقتراح ص١٧٥.
وعلى الرغم من شهرة هذا البيت بل القصيدة ونسبتها إلى الكسائي إلا أنه من الغريب أن الدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه مدرسة البصرة، قال عند إيراده البيت " أما القياس فله خطر =

والقياس ليس غريباً عن الكوفة وأهلها، فقد عرفته جيداً، وبها نشأت مدرسة أهل الرأي في الفقه الإسلامي(١). وفيها عاش أبو حنيفة –رحمه الله– وتلاميذه وقبله كان محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضيها المعروف فقد "كان يفتي بالرأي قبل أبي حنيفة"(٢). "فليس غريباً أن تكون الكوفة موطناً للقياس"(٣).

وكان أهل الكوفة يفاخرون بهذه الثلة المتقاربة في الفكر ويقولون:" لنا ثلاثة فقهاء في نَسَق، لم ير الناس مثلهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن. ولنا ثلاثة نحويون كذلك: عليّ بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب "(٤).

فلا يُتصوّر مطلقاً أن يكون فقهاؤهم أئمةً رؤوساً رؤساء في الرأي والقياس، ونحاتُهم ضعافاً جهلة فيه!

كما أن الكوفيين هم روّاد علم الصرف الذي يعتمد في صغيره وكبيره على القياس والتناظر بين الصيغ، والمطابقة.

=

الشأن، ومن قوة الأثر في هذا العلم، ما جعل البعض يقول: إنما النحو قياس يتبع ..." ص٢٤٣. ولم يشأ أن يذكر اسم الكسائي إلا في الحاشية وعمّى اسمه في المتن؛ لأنه يناقض قصده من أن البصريين أساطين القياس. وكذلك كان يفعل حينما يتذمر ويتضجر من تعقيدات النحو وبعده عن روح اللغة ونهج العرب فإنه ينسب ذلك إلى النحاة من دون تخصيص، وحينما يشيد بصنيعهم وضبط قوانينه فإنه ينسبه إلى النحاة البصريين، في عدة مواضع من كتابه! ينظر ص٢١٥، ٢٣٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١– ٢٣٦، ٢٥٠.

(١) ينظر دراسة في النحو الكوفي ص١٣٥.

(٢) الفهرست ص ٢٨٦. وينظر: ضحى الإسلام ص٢٧٨، ومصادر الشعر الجاهلي، ص٤٣٢.

(٣) أبو زكريا الفراء. د. الأنصاري ص٣٦٢.

(٤) إنباه الرواة٤/١١.

قال الدكتور أبو المكارم:" وهذه المناظرة تكشف –ثانياً– عن استقرار في القواعد الصرفية، بحيث أمكن القياس عليها والتفريع منها في مثل تلك الكلمات المعقدة، فإن استخلاص المطلوب في هذه الكلمات يتطلب معرفة بالحروف الأصلية والحروف الزائدة، كما يستلزم معرفة بالميزان، ويستدعي إحاطة بقضايا القلب والإبدال والإعلال والهمز...إلى آخر هذه الظواهر الصرفية، وهذا كله لا ينشأ فجأة، فلا بد أن يكون معاذ[1]قد تخصَّص في عمره الطويل– الذي بلغ المائة– في دراسة المفردات وتقلباتها، حتى استقرت عنده بعض قوانينها، ثم لا بد أن ينتقل هذا الاهتمام إلى المحيطين به والمشاركين له في النشاط العلمي " فمعاذٌ الهراء لديه" القدرة العقلية على استخدام هذه المادة وتفريعها، هذه القدرة التي حفزته إلى درس الصيغ والمفردات، ووضع بذلك في الصف الأول من علماء الصرف في نشأته الباكرة...بحيث يمكن أن يعد رائد الدراسات الصرفية "[2].

والكسائي كان عقلية فذة لا ينقصه التحليل والمنطق ومنه القياس. وهو صاحب مقولة:" إنما النحو قياس يتبع..." فحصر النحو كلَّه في القياس، وقد كان ممن يعنون بالقياس أيضاً إلى حد المبالغة والغلو فيه[3].

قال الدكتور الطويل عن الكسائي:" تأثر به –أي الخليل– وبالاتجاه العقلي والنظري في مدرسة البصرة...وهذا الاتجاه جعله يلجأ في بعض آرائه إلى القياس النظري...وقد أنكر الرضي هذه الصياغات الغريبة عن واقع اللغة"[4].

(١) معاذ بن مسلم الهراء، الذي قيل إنه أول من ألّف في الصرف:

(٢) تاريخ النحو العربي، ص١٠٣– ١٠٤.

(٣) ينظر مدرسة الكوفة ص١١٦.

(٤) الخلاف بين النحويين ص٥٨– ٥٩.

ويرى الدكتور المخزومي أن الكسائي "كان من تأثير العقل البصري فيه أن نزع منزع القياسيين في اعتداده بالقياس ومغالاته فيه "(١).

والفراء قد وُصف بأنه "كان يتفلسف في تأليفاته ومصنفاته، يعني يسلك في ألفاظه مسلك الفلاسفة"(٢)، وكان من أوائل من تأثروا بأصحاب المنطق في هذا الباب " واستطاع الفراء بعقلية الفيلسوف المتكلم أن ينظم ونسّق، ويرتب، ويعلل ويدلل"(٣).

قال عن نفسه:" كنت أسأل أعرابياً عن كلمة صواب، وأسأله عن كلمة خطأ يقارب لفظها، أمتحنه بذلك، فقال لي ما رأيت رجلاً يأتي بكلمة إلى جنبها كلمة أشبه شيء بها أبعد شيء منها منك.

قال أبو زياد الكلابي: ما رأيت أحداً أوقع على كلمة إلى جنبها كلمة أقرب شيء بها أبعد شيء منها منك"(٤).

ونقل ابن جني عن الفراء قوله:" إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله"(٥).

ونقل ياقوت الحموي مقولة عن الفراء ينتقد فيها أئمة البصريين تدل على ما وصل إليه علمه في الحدود والمحددات. حيث يقول:" قال الفراء ولم يكن الخليل يحسن النداء ولا كان سيبويه يدري حدّ التعجب "(٦).

(١)مدرسة الكوفة ص٣٧٠. وينظر ص٣٤٧، ٣٦٩.
(٢) الفهرست لابن النديم ص٤٤. وإنباه الرواة ١٣/٤.
(٣) الخلاف بين النحويين ص٦٤.
(٤) إنباه الرواة٢/ ٢٧٣.
(٥) الخصائص٢/٩.
(٦) معجم الأدباء ١٧٤٥/٤.

والكوفيون من أوائل من ألَّف في القياس" فابن مروان الكوفي له كتاب في القياس على أصول النحو، وهشام الضرير له كتاب القياس "(١).

كما كان الكوفيون يملكون أداة نقدية لنقد قياس البصريين، ويكشفون المداخل عليه. روى الزجاجي مجلساً بين أبي العباس ثعلب ومحمد بن كيسان –يطول ذكره–، فحواه أن ثعلباً أورد على قياسات البصريين بعدة إيرادات(٢).

وقال في آخر مجلس من مجالسه:" قال ثعلب: كلّمتُ ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض، يقول: قائمٌ فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه. فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً.

فقلت: الفراء يقول: قائمٌ فعلٌ دائمٌ لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال: قائمٌ قياماً، وضاربٌ زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعلٌ ليس هو فيها اسماً. فأنت لمَ نصبتَ به وهو عندك اسمٌ؟ فقال: لمضارعته يفعل. فعارضتُه بقول العرب: جاءني آكلٌ طعامَك، ولقيتُ آخذاً حقَّك، وقلت له: قد نصبوا بآكل وآخذٌ، ويفعل لا يضارعهما إذ كان لا يقع موقع الفاعل والمفعول. فقال لي: مضارعته قد حصلت له في أصل بنيته. فألزمته تقدّم الصلة وفاعل غير متصرّف، وطالبته أن يجيز: طعامَك جاءني آكلٌ، وحقَّك لقيت آخذاً، فقال: أجيز المسألتين. فقلت له: لم يُجِز هذا أحدٌ؛ لأن الصلة لا تتقدم إلا عند تصرف الموصول، ومستحيل في البنية. من قال: طعامَك جاءني آكلٌ، وحقَّك لقيت آخذاً، أحال؛ لأن آكلاً وآخذاً لما منعا التصرف مُنعت

(١) أبو علي الفارسي، د. الشلبي ص٣٤. نقلاً عن كاب الفهرست لابن النديم ص١٠٤، ١٠٥.

(٢) ينظر مجالس العلماء، ص٢٤٤– ٢٤٦.

صلتهما التقدم، وجريا مجرى: بالله تعجبني ثقتُك، وعن طاعة الله يسوءني إعراضُك، كلّ واحدة من المسألتين خطأ؛ لأن الثقة والإعراض لا يحلّ محلهما مستقبلٌ يكون فاعل الفعل، فإذا كانا جامدين ممنوعين من التصرف لزمت صلتُهما التأخير"(١).

فأنت تلحظ قوة حجة الكوفي في إبطال قياس البصري وإضعافه.

ويذهب الشيخ محمد الطنطاوي أن من مؤشرات تحول الأخفش إلى المذهب الكوفي اهتمامه بالقياس حيث "تغيرت نزعته البصرية نزعة السماع إلى النزعة الكوفية نزعة القياس، بل أسرف فيها "(٢).

ويرى طنطاوي " أن الأقيسة التي اعتمد عليها البصري في تدوين مذهبه على العكس من ذلك فهي قليلة عنده بالنسبة إلى الأقيسة التي تكوّن منها المذهب الكوفي، ومن ثمة قيل: إن مذهب البصريين مذهب السماع ومذهب الكوفيين مذهب القياس"(٣).

حتى المسألة الشهيرة بين الفريقين وبالأدق بين قطبي الفريقين سيبويه البصري والكسائي الكوفي المعروفة (بالزنبورية) افتتحها بعض الكوفيين وهو الأحمر بالأسئلة القياسية لسيبويه(٤).

---

(١) مجالس العلماء، ص٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) نشأة النحو، ص١٢٩.

(٣) نشأة النحو، ص١٠٧.

(٤) ينظر فيها كتاب مجالس العلماء للزجاجي، ص٩، ١٠. ونقلها بنصها الزبيدي في طبقاته، ص٧٠-٧١. وقد ساق الزبيدي القصة قبلها بروايات أخرى مختلفة في فصولها، وفي بعضها تواطؤ البرامكة مع الكسائي على المكيدة، وغيرها مما يظهر فيها أثر التدخل البصري فيها. ينظر كتاب: سيبويه إمام النحاة، كوركيس عواد، ص١٥-١٦.

يقول الدكتور الطويل في كتابه الخلاف بين النحويين ص٩١:" وبالطبع كل نقلة المناظرة بصريون =

قال المختار ديره:" وقد يزعم البعض أن الكوفيين بعيدون عن المنطق في نحوهم، وأن البصريين هم الذين كانوا أصحاب منطق وفلسفة، ولكن من يرجع إلى كتاب الإنصاف للأنباري، –على الرغم من أن الأقوال التي نسبت للكوفيين أشك في صحتها– يجد فيه عتاداً غزيراً من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع من البصريين"(١).

ويقول الدكتور إبراهيم السامرائي:" وقد قيل في اختلاف الكوفيين عن البصريين في الدرس النحوي أن الكوفيين ابتعدوا عن التعليل الذي يضرب إلى أصول في المنطق والفكر الفلسفي في تفسير الظواهر النحوية واللغوية. وكأن هذه المقولة تثبت أن البصريين يذهبون في تعليلهم وتأويلهم مذهباً قائماً على أصول في المنطق. أقول: وهذه المقولة لا تستند إلى حقيقة واقعة، والدليل على فسادها أنك تجد في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضروباً لا تتصل بالعلم اللغوي على نحو ما تجد من ذلك في تعليلات البصريين "(٢).

=

أو أصحاب ميول بصرية، وأنا لا أجرد البشر من النوازع، فقد يكون في المناظرة نوع من التحدي أو من التظاهر أمام سيبويه، وهذا طبيعي لأن البغداديين في هذا العهد كانوا كوفيين في مذهبهم النحو، لكني لا أعتقد أن الأمر يصل إلى تخطيط لمؤامرة، وإحضار أعراب يرشوهم الكسائي ليحكموا له، وكيف يحدث هذا من الكسائي وقد وصفه أبو البركات الأنباري صاحب الإنصاف — وميوله بصرية — بما يفيد خلقه ودينه وأمانته وأنه في موقف من المواقف أخذ لسانه، قال: قطعه الله إذن إذا قلت ما لا أعلم ".

(١) دراسة في النحو الكوفي ص٤٣٤. وينظر ص١٥٤–١٥٥. على الرغم من أن المؤلف ناقض كلامه هذا في موضع آخر بقوله:" والفراء لم أقل عنه إنه لا يقيس، ولكن القياس عنده قليل "! ص٣٠١.

(٢) بحث: ألنا مدارس نحوية؟ د. إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني مج٦، ع٢٢، =

وبمثله قال الدكتور عبد الرحمن السيد، وذهب إلى أن الكوفيين ربما اعتمدوا على القياس بدون سماع(١).

وحتى شوقي ضيف بعد أن أوهن القياس الكوفي ونقضه رجع واعترف بأنه ليس صحيحاً أن الكوفيين لم يخضعوا نحوهم للمنطق والفلسفة –كما هي التهمة للبصريين– " فقد كانوا يخضعون بدورهم لهما، بل ربما زادوا عنهم خضوعا أحياناً ...ومن يرجع إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يجد فيه عتاداً غزيراً من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين ينقض الزعم السالف نقضا. ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نحذر مبالغات المشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم كانوا يبنون قياسهم دائماً على السماع، فقد كانوا يجافونه أحياناً ويضربون عنه صفحاً مهتدين بالمنطق العقلي الخالص"(٢).

وبمثل قوله قالت الدكتورة خديجة الحديثي وعلى خطاه سارت بإضعاف القياس الكوفي لكنها تثبت أن الكسائي كان يلجأ إلى" التعليل والتأويل في بعض الأقوال والآراء التي افترضها افتراضاً عقلياً ونظرياً وقال بها من غير سماع...وأدى قوله بها إلى تعقيد الظواهر التي طبقها فيه، وإلى البعد في التأويل والتقدير"(٣).

ويذهب الدكتور الأنصاري إلى الفراء يتوغل في القياس أكثر من البصريين

=

٢١ص٩–١٠. وينظر الخلاف النحوي، الحلواني ص٣٣٣.

(١) ينظر مدرسة البصرة النحوية. ص١٤٥، ١٥٤.

(٢) المدارس النحوية، ص١٦٤–١٦٥.

(٣) المدارس النحوية، ص١٥٤.

أنفسهم[١].

واعترف الدكتور الحموز –وهو أشد حماسة لوسم الكوفيين بالوصفية والأخذ بظاهر اللغة– بأن الكوفيين يلجؤون إلى التوهم والتخيّل والتأويل هاجرين احترام ظاهر النص، وأن في تعليلات الكوفيين بعض التأثيرات المنطقية الفلسفية كما في العامل الضعيف، والعامل القوي، والفرع والأصل، وانحطاط الفروع عن الأصول، والتوحيد، والفيض[٢].

فالكوفيون يملكون معايير محددة واضحة، يعرفون بها ما يمكن أن يكون أصلاً يقاس عليه وما لا يصلح. فهذا الفراء يروي مقولتين للكسائي تحددان قيمة النادر والقليل، قال الفراء: " وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً. وقال عن النادر: وكان الكسائي يقول: هما مفعل نادران لا يقاس عليهما، وقد ذهب مذهباً"[٣].

وقد أحصى الدكتور الرباع جملة من الأحكام التقويمية الدالة على الكم في كتاب الفراء وساق عدداً كبيراً منها بشواهدها، مثل مصطلحات القليل والنادر والشاذ وما يماثلها من ألفاظ " لا يكادون يقولون، وليس بالكثير، ونحو ذلك، ثم أحكام الرفض والمنع، مما يدل على وضوح المعايير لدى الفراء وغيره من الكوفيين"[٤].

ويرى الدكتور الحلواني بعد تحليل وتتبع لمسائل الإنصاف أن صورة المذهب

(١) ينظر أبو زكريا الفراء، ص٣٨٠.

(٢) الكوفيون. د. الحموز ص١٣٣، ١٧٣. وعرض في فصل كامل ص١٧٥ خروج الكوفيين عما نسبه إليهم من الوصفية.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء١/٤٩٦.

(٤) أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن، ص٤١٦، وينظر دراسة في النحو الكوفي ص١٥٤–١٥٥. وبحث المعيارية عند الكوفيين في الحكم على المسموع ص٢٥، ٢٦.

الكوفي في الإنصاف ليست بعيدة الشبه عن صورة المذهب البصري، وأن المنهج الذي يتبعونه فيه كثير من أساليب المنطق وطرائقه مثلما في منهج خصومهم(١).

ومقولة الفراء:" واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردتُ عن تقول ذلك"(٢). قاطعة في نقض كل دعوى تسمه وقومه بالقياس على الشاذ. وأن " ظاهرة الشذوذ في العربية شيء أدركه الكوفي، ظهر ذلك في أحكامه التي يطلقها على بعض الظواهر"(٣).

وفي نقد مضاد من جبهة أخرى يرى محمد طنطاوي أن الكوفيين " اعتمدوا على القياس النظري عند انعدام الشاهد انعداماً كلياً...وأن البصريين لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه"(٤).

ويرد الدكتور الطويل على هذا الاتجاه الغريب بعملية إحصائية استقصائية في مسائل الخلاف ويصل إلى أن" الحكم على أن الكوفيين أكثر اعتماداً على القياس النظري بعيدٌ عن الصواب، ولا يقوّم المذهب الكوفي تقويماً دقيقاً...وأنا لا أتصور بحال من الأحوال قوماً يعتدون بكل مسموع، ثم يعتمدون على القياس النظري، وهم أصحاب ثروة لغوية، وتروج عندهم سوق الشعر والأدب، بينما من يهدرون السماع القليل ويحكمون بالشذوذ أو الندور ويخطئون العرب أحياناً، هؤلاء لا يجنحون إلى

(١) الخلاف النحوي -٣٣٣- ٣٣٧.

(٢) مرويات نحاة الكوفة ص٦٠٣، نقلاً عن كتاب تكملة إصلاح ما تغلط به العامة ص٥. ولغة قريش ص٢٧٧.

(٣) مرويات نحاة الكوفة ص ٤٠٦.

(٤) نشأة النحو ص ١٢٤.

القياس النظري إلا في النادر!"[1]. ويصل إلى نتيجة إحصائية في كتاب الإنصاف إلى " أن المسائل التي كان الكوفيون فيها واقعيين كان البصريون نظريين، وفي المسائل التي كان البصريون فيها واقعيين نرى الكوفيين فيها نظريين"[2].

والخلاصة " أن البصريين والكوفيين يقيسون، وليس صحيحاً ما قيل عن مذهب البصريين أنه قياسي تماماً، وأن المذهب الكوفي سماعي صرف" [3].

٣. أن الكوفيين قد يأخذون بالقياس على الكثير، ويرفضون المسموع القليل في مواضع كثيرة:

مما يدل على أن مقولة إن الكوفيين يقيسون على القليل والشاذ ويتخذونه أصلاً هي مجرد دعوى لا تستند إلا إلى تطبيقات محدودة غير كافية لإرساء مثل هذه السمة الأساسية في المنهج الكوفي، أنهم لو كانوا يؤمنون بها ويعملون بمؤداها، لاعترفوا بها، بل لافتخروا بها سمة تفرقهم عن فرقائهم، ولتفوقهم عليهم، –كما يزعم الكثير بأنهم حريصون على إثبات ذاتهم ونحوهم وتميزهم عمّن سبقهم– ولكانت حاضرة في الحجاج والمجالس والنقاشات العلمية بين الفريقين. إن أحداً من الكوفيين لم يقل يوماً: نحن نقيس على كل مسموع، وإننا لا نشترط مثل البصريين الكثرة. فلما لم ينبرِ واحدٌ ممن نسب هذه الدعاوى إليهم أن يورد قولاً لكوفي واحد يقطع بنسبة التوسعة في المقيس عليه إلى الكوفيين عُلم بطلانها،" فتخلي الكوفيين عن أهم ما في أيديهم من استقلال منهجي، مع وجود الدوافع لإبرازه، لهو أوضح الأدلة على أن ذلك الاستقلال كان صناعة أفهام النحويين والباحثين حين نظرهم في مأثور الكوفيين من

(١) الخلاف بين النحويين ص١٥٤.

(٢) الخلاف بين النحويين ص٥٠٤.

(٣) القياس النحوي –المجلد ١– الصفحة ١٩– جامع الكتب الإسلامية.

الظواهر، ولم يكن الكوفيون يدّعونه،

وإلا كيف نفهم أن يكون النحويون المعارضون للكوفيين أحرص منهم على إبراز تميزهم وتفردهم؟ "[١]

يقول الدكتور تركي العتيبي:" والذي ظهر لي من دراسة مسائل هشام أنه لا يخضع لهذا الحكم على إطلاقه"[٢].

وقد يخفى على كثير من الدارسين أن الكوفيين قد يكون أمرهم على خلاف ما قيل عنهم، فيصل بهم الاهتمام بالقياس أن يقدموه أحياناً، ويرفضوا أو يؤلوا ما خالفه من سماع كما هو منهج البصريين تماماً.

حدث ذلك منهم في وقت مبكر على يد الكسائي نفسه، " وحسبنا أن نضرب هنا مثلاً واحداً، يصور تغير أسلوب الكسائي شيخ الكوفيين بعد ان اتصل بالبصريين، أو بتعبير أدق بعد أن ثقّف نفسه بالمنهج النحوي الذي أخذه عن الخليل مباشرة ثم عن سيبويه؛ لا يلبث أن يتغير إذ يجتمع مع الأصمعي عند الرشيد، فينشد الكسائي لأفنون التغلبي[٣]:

لو أنني من عادٍ ومن إرم غذى سخل ولقمان ومن جدن
أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به ريمان أنفٍ إذا ماضن باللبنِ

فاعترض الأصمعي على رواية الكسائي بالرفع، وخاطبه مصححاً: ريمانَ أنف،

(١) مرويات نحاة الكوفة ص٥٩٩.

(٢) هشام بن معاوية الضرير. ص٣٦٠.

(٣) البيتان من قصيدة منسوبة لأفنون التغلبي في الكامل للمبرد١/١٤٠، ولسان العرب(علق)١٠/٢٦٨، وخزانة الأدب١١/ ١٣٩، وشعر تغلب في الجاهلية، أيمن محمد ميدان، ص١٣٩، وبلا نسبة في الخصائص ٢/١٨٤، ومغني اللبيب ص٦٧.

فأقبل عليه الكسائي قائلاً: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز ريمانُ وريمانَ وريمانِ بالرفع والنصب والخفض، أما الرفع فعلى الرد على ما لأنها في موضع رفع بينفع، فيصير التقدير: أم كيف ينفع ريمانُه أنف، والنصب بتعطى، والخفض على الرد على الهاء التي في به)[1]...فالكسائي هنا ليس الكسائي هنالك[2]، إنه يرفض هنا أن يُعنى بتصحيح الرواية ما دام يجد لنطقه في قواعد العربية ما يصححه حتى إذا حاول الأصمعي الراوية أن ينبهه إلى خطئه في الرواية رفض مستنداً إلى تأويله، فانعكس بذلك على موقفه الذي سبق مع عيسى بن عمر"[3].

وتتبع الأستاذ سعيد الزبيدي جملة من النصوص تثبت عكس ما نسبه إليهم المؤاخذون، وأن الكوفيين وقفوا عند القليل ولم يقيسوا عليه، فما ينسب إليهم بأنهم يقيسون على النادر والشاذ باطلٌ، مع عدم نكران الاختلاف بين الفريقين في مواضع مختلفة[4].

والفراء " نراه أحياناً كثيرة لا يقيس على الشاهد الواحد، بل إنه لا يعتد بالسماع ولو تعدد في كثير من الأحيان برغم
أنه هو الذي سمعه بنفسه"[5].

(١) مجالس العلماء، ص٤٢، وطبقات الزبيدي ص١٤٠، وأمالي ابن الشجري١/٥٤، ومغني اللبيب ص٦٧.

(٢) في موقفه السابق مع عيسى بن عمر.

(٣) تاريخ النحو العربي، د. أبو المكارم ص١٢٢، ١٢٣، وينظر كتابه: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص١٢٣.

(٤) ينظر كتابه القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص ٥٦–٦٥، وينظر بحث أصول النحو الكوفي، رباع ص٤٠٩.

(٥) أبو زكريا الفراء. د. الأنصاري ص٣٧٨.

قال الدكتور الخثران:" وإن المقولة التي أطلقتها الروايات التي مفادها أن الكوفيين قد أخذوا الشاذ والنادر وجعلوه أصلاً من أصولهم، وقاسوا عليه تحتاج إلى دراسة وتدقيق"(١).

ومن زاوية أخرى يرى الدكتور أحمد مختار عمر:" أن البصريين قد خالفوا أصلهم في القياس على الكثير، وترك القليل، وذلك في مسائل متعددة من مسائل النحو، فنراهم تارة يمتنعون عن القياس على الكثير وتارة يقيسون على المثال الواحد"(٢). وساق عدة أمثلة على ذلك.

وقد أثبت قياس البصريين على القليل غير واحدٍ من أصحاب الدراسات الحديثة بالأمثلة والشواهد من كلامهم(٣).

وربما أخذ الخلاف النحوي بين أفراد المذهبين اتجاهاً معاكساً لما يشاع، فنرى الكوفي يلجأ إلى القياس فقط، ويتمسك البصري بالسماع.

قال الأشموني:" واختلف فيما لم يسمع – أي من فعال ومفعل من العدد– على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع. وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل، وخالفهم في بعضها. الثاني: لا يقاس بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور البصريين..." (٤).

وفي إحدى المناظرات بين رجال الفريقين انعكست الآية فنرى الكوفي يسخر

(١) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. ص٤٢.

(٢) البحث اللغوي عند العرب، ص١٤١.

(٣) ينظر: المعيارية عند الكوفيين في الحكم على المسموع والقياس عليه. ص٢٤١.

(٤) شرح الأشموني٢/ ٢٤٢.

من البصري في عجزه عن مجاراة قياسه. فقد "حضر الكسائي حلقة يونس بالبصرة، فقال الكسائي ليونس: لم نصبت (حتى)الفعلَ المستقبل؟ فقال له يونس: هذا حالها من يوم خُلقت، فضحك منه الكسائي"(١). هنا نرى الجواب الفطري والوقوف عند السماع كان في الجانب البصري، والبحث لما وراء الظاهرة وقياسها على مثيلاتها كان في الجانب الكوفي.

ومهما قيل عن احترام الكوفيين للسماع وتقديمه فإنه " ليس معنى هذا أن الكوفيين لا يجافون الواقع اللغوي، ولكن للكوفيين مسائل يجنحون فيها إلى النظرية البحتة. ويبتعدون عن الحس اللغوي. وللفراء الكوفي أقيسة كثيرة لا يستند فيها إلى السماع"(٢).

قال الدكتور الحلواني:" والحق أن البصريين ينحون هذا المنحى في منهجهم، وأن الكوفيين يعللون ويقيسون ويرفضون النقل أحياناً، فقد أجاز ابن السراج: ضرباني وضربت الزيدين، ثم قال: فأضمرت قبل الذكر؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، ولولا أن هذا مسموع عن العرب لما يجز(٣). ومعنى هذا أنه يجيز القياس عليه؛ لأن كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، كما يقول شيوخ البصريين، أما الكوفيون

(١) إنباه الرواة٢/ ٢٦٩.

(٢) الخلاف بين النحويين ص٥٠٣. وبالحق فإن المؤلف بذل جهداً في تحليل مسائل الإنصاف وقام بإحصائية، كشف فيها عن نسبة المسائل التي تمسك فيها كلُّ فريق بالسماع، ونسبة المسائل التي لم يكن له إلا القياس. وكان الكوفيون لهم نصيب وافر من الاتجاهين. ينظر من ص٥٠٣– ٥٠٩.كما ساق الدكتور عبد الرحمن السيد أمثلة كثيرة على قياسات الكوفيين. مدرسة البصرة ص١٣٣–١٣٨، ٢٥٠.

(٣) أحال المؤلف على مخطوط كتاب أصول النحو لابن السراج، ولم أجده في المطبوع تحقيق الفتلي.

فرفضوا التركيب، كما يصرح ابن السراج في الموضوع نفسه، وحجتهم أن الإضمار لا يكون قبل الذكر، ومعنى هذا أنهم ينكرون السماع، ولا يقيسون عليه، وبهذا يستحيل البصريون إلى سماعيين، ويستحيل الكوفيون إلى معياريين أحيانا"(١).

وقال السويح:" والفراء يقيس مع وجود السماع مخالفاً ما عرفناه عن البصريين من أنه لا قياس – عندهم – ضد السماع. وأكثر من هذا أنه لا يكتفي بأن يقيس مع وجود السماع في المقيس عليه، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فيقيس مع وجود السماع في المقيس نفسه. فنراه هكذا يتعمق فيقيس أمراً هو في ذاته مسموع، وهذا لم يسبق له مثيل عند غيره"(٢).

ويقول الدكتور علوش عن الكوفيين:" إذ يحكّمون القياس في مواضع لم يرد فيها سماع قطعاً، ويغرقون في ذلك أكثر من البصريين. وكأنهم أرادوا أن يقلدوهم حتى يظهروا لهم أنهم ليسوا أقل منهم تمسكاً بالعقل واستخداماً للمنطق"(٣).

ولعل أبا العباس ثعلبا صوّر لنا جزءاً من موقف المذهبين في القياس والسبب في رفض بعض قياسات النحويين عامة قال:" العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يُفسِد الإعرابُ المعنى، فإذا كان الإعرابُ يفسد المعنى فليس من كلام العرب؛ وإنما صحّ قول الفراء لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب، فقال: كل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابَها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلطُ لأنه عمل كلامَ العرب على المعاني، وخلّى الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار

(١) الخلاف النحوي للحلواني ص٣٠٥.

(٢) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص٢٦٦، ٢٦٧. وينظر مواقف الفراء من بعض القراءات وبعض المأثور عن العرب في: أبو زكريا الفراء ص٥١٧– ٥١٨.

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص٢٧٩.

الفحول إلا ما المعنى فيه مطبِّق للإعراب، والإعراب مطبّقٌ للمعنى. وما نقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه، وما قاسه فقد لحقه الغمز؛ لأنه سلك بعض سبيل سيبويه، فعمل العربية على المعاني وترك الألفاظ، والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحق التقدمة، وذلك كقول: (مات زيد)، فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: (مات زيداً)؛ لأن الله هو الذي أماته، ولكنك عاملت اللفظ، فأردت: سكنت حركات زيد"(١).

وقال:" وأدركنا العلماء يردّون في العلم أقاويلَ العلماء، ثم تكون العلل بعد، ثم رأينا الناس بعد ذلك يتكلمون في العلم بآرائهم ويقولون: نحن نقول، فيأتون بالكلام على طباعهم وبحسب ما يَحسن عندهم، وهذا سبب ذهاب العلم وبطلانه"(٢).

وحينما يرى المؤاخذون قوة عناية الكوفيين بالقياس واحتفائهم به انعكست وجهة نقدهم لهم، ويعيبونهم، لكن هذه المرة على مغالاتهم في القياس! كما فعل صاحب كتاب مدرسة البصرة النحوية إذ ينتقد الكوفيين بأنهم يمجدون القياس على حساب السماع، على عادته في سبيل تمجيد البصريين الذين" لم يقعوا فيما وقع فيه الكوفيون، ولم تزل بهم أقدامهم إلى موطن الخطأ، فلم يجعلوا القياس وحده يتحكم فيهم، ويصرف قواعدهم، ويتخذ أساساً للغة ولو لم يسانده سماع، أو يؤيده نقل"(٣).

ومع إجماع الجميع على أن الكوفيين لا يصل بهم الأمر إلى تقديس أقيستهم إلا أن ذلك ليس في كل حين ولا يصدق عليهم قول بعضهم إن " تخطئة العرب لا نراه

(١) طبقات الزبيدي ص١٣١.
(٢) المرجع السابق ص ١٣٢.
(٣) مدرسة البصرة النحوية ص٢٥٠.

عند الكوفيين "[١]. بل قد يجنح بهم تمسكهم بقياسهم إلى تخطئة العرب.

يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: " من المآخذ التي أخذتها على صاحبي أبي زكريا الفراء أنه أحياناً كان يخطّئ العرب في لغتهم، فيحكم على قول العربي بالغلط إذا لم يتفق مع القواعد التي صنعها بيديه، شأنه في ذلك شأن البصريين الذين يحكّمون القواعد والمنطق في اللغة...كما أنني أخذت على صاحبي ما هو أدهى من ذلك، فليته وقف عند تخطئة العربي فحسب، وإذن لهان الخطب، ولكنه ذهب إلى تخطّئ القراءات بوجه عام، حتى أنه كان أول من فتح باب القدح على قراءة سبعية، هي قراءة ابن عامر أعلى القراء سنداً "[٢]

ويرى الدكتور محمد رباع أن ما ورد عن الفراء من مواقف تشدد وتخطئة ورفض للقراءات القرآنية يفوق ما ورد عن سيبويه والبصريين، وما ورد رفضه وتخطئته للعرب الشيء الكثير[٣].

وقال الدكتور عبد الله الخثران عن الكوفيين:" لسنا ندعي أن مذهبهم قد خلا من التأويل تماماً بل قد ورد عن بعضهم نحاتهم تأويلات بعيدة في التعسف والتمحل"[٤]. وساق لها أمثلة.

وبعد تتبع لمسائل الندرة عند الفريقين، يقول الأستاذ أحمد بويا:" وقد أثبتت

(١) الخلاف بين النحويين ص١٥١. وينظر مرويات نحاة الكوفة ص٤١٩-٤٢١.

(٢) أبو زكريا الفراء، ص٥١٧- ٥١٨. وينظر ص٣٨٣-٣٩٣. على الرغم من أن المؤلف توصل قبل ذلك إلى نتيجة مفادها أن الفراء هو مؤسس منهج الإصلاح والتيسير في النحو العربي. تحت عنوان: أثر الفراء في تيسير النحو. ص٤٢٣ وما بعدها.

(٣) ينظر أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن، محمد رباع،٢/ ٤١١. وينظر كتاب الخلاف النحوي للحلواني ص٣٤٠-٣٤٩. أمثلة كثيرة على ذلك.

(٤) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. ص٤٦.

هذه الدراسة أن الكوفيين قد ردوا النصوص الصريحة واعتمدوا على القياس وتأولوا وتمحلوا ظاهر النصوص اللغوية كما فعل إخوانهم البصريون "[١].

وقال في خاتمة البحث:" يشيع بين الباحثين والدارسين أن البصريين أهل قياس وأن الكوفيين أهل سماع وقد أثبتت هذه

الدراسة أن ذلك باطل وأن الكوفيين أهل قياس وعولوا عليه في كثير من المسائل وردوا النصوص بمجرد أن خالفت أقيستهم ومن هذه النصوص القراءات القرآنية "[٢] .

وتتبعها أيضاً الدكتور المطرودي ثم أعقب قائلاً:" هذه النصوص التي عرضها البحث في الورقات الذاهبة كشفت لنا أن الكوفيين كانوا لا يعتدون بكل سماع يأخذونه عن العرب، ففي المروي ما لا يؤسس عليه الكوفيون قاعدة قياسية، وكانت تلك نقطة التقاء مع البصريين، وهي نقطة منهجية، وقاسم معرفي مشترك، يجتمع فيه الفريقان، ولا يقصد من ذلك أنهما يجتمعان في الظواهر الجزئية التي تعدّ من خصائص الشعر، وإنما يراد هنا اتفاقهم على الظاهرة المنهجية، وهي إخراج بعض الظواهر، وإن اختلفوا فيها عن بيئة الاستعمال"[٣].

وبهذا ندرك سبب مجيء " كلمة القياس حائرة بين البصريين والكوفيين، فتارة نراهم ينسبون المدرسة البصرية إلى القياس، وأخرى نراهم يعكسون "[٤].

٤. أن الدارسين المحدثين قد بنوا رؤيتهم على مقولات غير متجهة من بعض

(١) الندرة في الدراسات النحوية، ص٢٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص٣٠٥.

(٣) المرجع السابق ص٤٦٧.

(٤)كتاب: أبو زكريا الفراء. ص٣٦٠.

المتقدمين:

إذا كان هؤلاء الدارسون من المؤيدين والمؤاخذين الذين وصفوا القياس الكوفي بالضعف، وقياسهم على كل مسموع لم ينطلقوا في حكمهم هذا من تصريح صريح من الكوفيين بما نسبوه إليهم، ولم يقيموا رؤيتهم على استقراء وافٍ لتراث الكوفيين، فلم يحاكموا الكوفيين من أقوالهم ومواقفهم، فإن غاية ما استندوا إليه هي مقولات لبعض النحويين المتقدمين تشي بما ذهبوا إليه، ومن ذلك(١):

- مقولة ابن درستويه:" كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو"(٢).
- مقولة ابن السراج عن الفراء: "وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة"(٣).
- مقولة علم الدين اللورقي الأندلسي صاحب كتاب المحصل في شرح المفصل:" الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين"(٤).

(١) عددت هؤلاء الثلاثة هم الأصل في إطلاق هذه المقولات، وما عداهم فهم تبع. مثل ابن بابشاذ في شرح الجمل١/٣٧٤، وابن هشام الخضراوي في الهمع١/١٥٣/ وأبي حيان في التذييل١٥/٢٦٣، وابن عصفور في شرح الجمل١/٣٣١، والشاطبي، في المقاصد الشافية٣/٤٥٨، ٥/٢٩٤، والسيوطي في الاقتراح ص١١٤، وينظر كتاب الاستشهاد والاحتجاج باللغة د. عيد ص ٧٧-٨٢.

(٢) معجم الأدباء٤/١٧٤٤، وبغية الوعاة٢/١٦٤.

(٣) أصول النحو٢/٢٥٧.

(٤) الاقتراح، ص٤٢٣، وآراء علم الدين اللورقي الأندلسي، السيف، رسالة ماجستير من جامعة الإمام ص ٥١٨.

وقد خلص الدكتور حسن هنداوي بعد جولة وتحليل لكتب النحويين إلى أن " كلَّ هذه الأمثلة نستطيع أن نقول مطمئنين: إن إطلاق القول بأن الكوفيين يقيسون على الشاذ حتى (لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه) وأن الكسائي (كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً، ويقيس عليه) نقول: إن إطلاق هذا القول فيه تجوّز كبير. وإذا تنبهنا إلى أن صاحب القول الثاني هو ابن درستويه، اتضح لنا سر هذا الطعن في الكسائي، فابن درستويه بصري[1]، والكسائي شيخ مدرسة الكوفة. وقد حشدنا هذه الأمثلة لكي لا يعترض علينا بقلة الشواهد في هذه القضية...ولو تتبعنا الشواهد في النحو والتصريف واللغة لاجتمع عندنا ثروة ضخمة مما جعله

الكوفيون شاذا لا يقاس عليه"[2].

وقد وقف الدكتور إبراهيم المطرودي مع هذه المقولات وفندها واحدة واحدة، مبيناً ما بينها من عمومية وتناقض واختلاف وضعف منهجي[3].

ولقد شاع بين الدارسين والباحثين " أن الكوفيين يقعّدون على النادر والشاذ وأنهم لو سمعوا بيتاً شاذاً بنوا عليه أصلاً، وأنهم قد اعتمدوا على السماع ولم يحكّموا القياس كما فعل البصريون. وهذا الرأي مبني على خطأ وظنٍ وسببه بما شاع وانتشر في كتب البصريين الأوائل كالمبرد وابن السراج وغيرهم وما اتهم به ابن الأنباري أخيراً الكوفيين في كتابه الإنصاف من التقعيد على النادر والشاذ، وهذا الاعتقاد ينافي

(١) بل " يتعصب للبصريين عصبية شديدة " الفهرست ص٤٨. ينظر: أبو علي الفارسي، ص١٧٥.

(٢) مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٢٥٨-٢٥٩.

(٣) ينظر مرويات نحاة الكوفة. ص ٣٩٨-٤٠٦، ٤٢٠، ٥٩٠، ٥٩٨.

الواقع "[١].

ومن الناحية التطبيقية فإن اعتماد المؤاخذين على كتب الخلاف النحوي التي هي إحدى مصادر شيوع النظرة السائدة عن القياس عند الكوفيين هو الآخر غير سليم ولا متجه، فالذي ثبت بالتدقيق والتمحيص والاستقراء والمطابقة أن كتب الخلاف لا تصلح مصدراً لبناء الأحكام على التجمعات النحوية أو الأفراد، ولا لدراسة الظواهر النحوية بعامة. ذلك أنها ينقصها مقومات الإنصاف والتجرد والصحة في النسبة، وغيرها ذلك مما أفقدها القيمة العلمية لتكون مصدراً في مثل هذه الأحكام. كما سيأتي بيانه.

قال الدكتور الحلواني:" والذي يتميز به قياس البصريين –كما في الإنصاف– هو الصحة والدقة على حين نرى قياس الكوفيين في معظم المسائل تنقصه الدقة والإحكام... ولكننا لا نستطيع أن نطمئن إلى ذلك، فلأبي البركات كثير من أقيسة الكوفيين المفتعلة"[٢].

وفي موضع آخر يرى أن الأنباري لديه أخطاء في موقفه من أقيسة الكوفيين حيث " نجده في مواضع غير قليلة ينقض علل الكوفيين وأقيستهم، وفي نقضه ما لا يقنع "[٣]. وساق عدة نماذج.

قال صاحب كتاب مسالك القول:"وليس صحيحاً أن الكوفيين عوّلوا على كل مسموع كما يفهم كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وإذا بدا أن الكوفيين كذلك في شيء من المسائل التي اشتد الجدل فيها بينهم وبين البصريين

(١) الندرة في الدراسات النحوية ص٩١.

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص٢٩١.

(٣) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص٣٩٥.

فذلك أن المناظرة فيها كانت منافسة بل مغالبة بين عالمين متعصبين لا معارضة بين مذهبين وطريقتين ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه لما استقام لهم أصل أو حكم قياسي وإلا كيف يصد عليهم أن غفلوا عن الأكثر والأغلب فيما قننوه وقعدوه"(١).

٥. أن هؤلاء الدارسين قد جعلوا قرب الكوفيين وبعدهم عن قواعد البصريين هو معيار النقد:

إننا إذا تلمسنا المعيار الذي يحتكم إليه المنتقدون في حكمهم وجدناه هو قياس البصريين وقواعدهم، فإن الشاذ عندهم ما قال عنه البصريون شاذاً، والضعيف عندهم ما ضعّفه البصريون وهكذا. وهذا لا يتجه في المنهج العلمي نقداً، ولا يستقيم في الأحكام عدلاً. فعلى فرض التسليم بتفوق البصريين بالقياس وإحكامهم له، وضعف قياس الكوفيين كما يقول عنهم المؤاخذون بأنهم " يقيسون على الشاذ، ويعتدون بالمخالف للأصول. فمن الذي حكم بالشذوذ؟ وما الأصول التي خالفوها؟ لا شك أنه شذوذ في نظر البصريين وحدهم لا في نظر العرب الذي نطقوا به، والأصول ما هي إلا أصول بصرية وضعوها وأرادوا أن يلزموا غيرهم بها بل تجاوزوا الحد فأرادوا أن يلزموا أصحاب اللغة بأصولهم التي وضعوها فيما بعد"(٢).

هنا نعلم بأن الإفساد الذي اتهم به البصريون الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي " إنما هو إفساد أصولهم ومقرراتهم، أما كونه يمسّ اللغة، أو يمس النحو، فيحتاج إلى برهان، لا أظنهم استطاعوا أن يأتوا به"(٣)، ولن يأتوا به، فمن الظلم أن تحاكم غيرك

(١) الندرة في الدراسات النحوية ص٩١، نقلاً عن كتاب مسالك القول ص٥٧.
(٢) الخلاف بين النحويين ص١١٠. وينظر ص١٣٥-١٤٤.
(٣) مدرسة الكوفة ص١١٧. وينظر ص٣٧٧.

على مقاييس ومعايير لم يتفق الطرفان على ثبوتها، والاحتكام إليها.

قال الدكتور الحلواني في بيان منهج الأنباري في الإنصاف:" وكثيراً ما نجده يحاسب الكوفيين في مسائل كثرة مستنداً في ذلك على أصل بصري، ويتهمهم بالخروج عليه، وهذا غير صحيح من نحوي نصب نفسه حكماً عدلاً بين الفريقين؛ لأن الأصل الذي يستند إليه ليس إلا من تقرير نحاة البصرة ولا يُلزم به الكوفيون"(١).

وهذا ما تقرأه صراحة في نقد هؤلاء حيث يرون أن" الكوفي قد تحلل من القيود التي تقيد بها البصري"(٢)، وأن الكوفيين "توسعوا في القياس وأجازوا وضع الأقيسة الجديدة على ما جاء في هذا المسموع ومخالفة الأقيسة التي وضعها البصريون"(٣).

هنا ضع علامة تعجب ونقطة توقف لتعرف كيف يحاكم أحد الطرفين على مخالفته منهج منافسه؟

٦. أن هؤلاء الدارسين المحدثين قد أغفلوا طبيعة التنافس بين الفريقين ومنهج التعامل معه:

من المتقرر في علم الرجال أنه في خضم التنافس لا تقبل أحكام الأقران بعضهم عن بعض.

هذا ما غفل عنه المؤاخذون الذين سلّموا بما حملته كتب التراجم البصرية المتعصبة(٤)، التي لا تصلح مصدراً لتلقي الأخبار فضلاً عن اتخاذها مصدراً للأحكام

(١) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص٣٩٣.

(٢) نشأة النحو ص١٣٣.

(٣) المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي ص١٤٢.

(٤) يبرز هذا التعصب عند أربعة من أصحاب الطبقات البصريين وهم: اليزيدي وأبو حاتم السجستاني وجعفر بن محمد، ثم أبو الطيب اللغوي الذي يروي عن هؤلاء، ثم تبعهم بنقل رواياتهم دون تمحيص الأنباري في نزهة الألباء، وياقوت الحموي، والسيوطي في الاقتراح =

والحكم بين الفريقين، باعترافهم كما يعبر عنه الأستاذ سعيد الأفغاني بقوله:" نحن اليوم نملك من كتب البصريين عددا صالحاً يساعدنا في إرسال الأحكام بشيء من الاطمئنان، فقد راجت في الأقطار منذ تأليفها حتى اليوم، وشرح منها الشيء الكثير، وتداولته الطلبة على مر السنين...وهذا كله قد خدم كتب البصريين ونحوهم خدمة لم يحظ ببعضها المذهب الآخر. أما الكوفيون فلم يطبع من كتبهم النحوية حتى الآن شيء فيما أعلم، وإنما اطلعنا على أقوالهم في كتب المتأخرين منثورة على المسائل، أي أن آراءهم وردت في كتب خصومهم مع شيء من التجوّز للرد عليها، فإن نحن اعتمدنا على ذلك في إصدار الأحكام لم نكن إلى العدل في شيء، والحق يقضي ألا نرسل حكماً بين فريقين إلا بعد الاستماع إلى حجج كلٍّ من فيه. وهذا مع الأسف ليس ميسوراً الآن"(١).

وهذا خلل منهجي مسقط لهذه الأحكام التي لم تبنَ على استقراء وتقصي في تراث الفريقين تبعه مقارنة بينهما ليتجلى الحكم من نتاجهم.

ومرة أخرى يعترف الأفغاني بفساد هذا المصدر في الاعتماد عليه، لأنه" مما ولدت العصبية والتنافس بين وفود الفريقين ورجالاتهم في الأسمار ومجالس الأمراء...ولئن كانت أحداث سياسية خاصة هي المفرقة قديماً، فإنها تطورت مع الزمن وتحول اتجاهها، حتى تبلورت في عصبية للبلد، وثبتت عليه...بل إن بعضهم كان يؤلف في مفاخر بلده...المدافعة عن أسباب العيش أولاً وقبل كل شيء ثم العصبية للبلد لا للسياسة (عاملاً ثانوياً) هما اللذان لوّنا الخلاف النحوي ولم يوجداه، لوّناه

=

وبغية الوعاة.

(١) من تاريخ النحو ص٦٢. ثم قارنه بما ذكره في ص٦١.

بشيء من العنف، رأيت أنماطاً منه في المناظرات التي مرت بك "[١]

ومع تقرير الأفغاني لهذه الكوارث المنهجية في كتب التراجم إلا أنه لا ينفك من الاعتماد عليها في أحكامه وينقض غزله.

وكان الواجب على هؤلاء أن يتمثَّلوا ما رسمه أبو الفتح بن جني من منهجية في التعامل مع التعصب المذهبي والخلاف بين أعلام المذهبين وغيرهما بقوله:" فإن قلت إنا نجد علماء هذا الشأن من البلدين والمتحلّين به من المصرين كثيراً ما يهجّن بعضُهم بعضاً، ولا يترك له في ذلك سماء ولا أرضاً.

قيل: هذا أول دليل على كرم هذا الأمر، ونزاهة هذا العلم، ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم ظِنّة أو توجهت نحوه شبهة، سُبّ بها، وبُرئ إلى الله منه لمكانها، ولعل أكثر من يرمى بسقطة في رواية أو غُمز في حكاية محميّ جانب الصدق فيها، برئ عند الله ذكره من تبعاتها، لكن أُخذت عليه، إما لاعتنان شبهة عرضت له أو لمن أخذ عنه، وإما لأن ثالبه ومتعيّبه مقصّر عن مغزاه، مغضوض الطرف دون مداه، وقد تعرض الشبه للفريقين وتعترض على كل الطريقتين، فلولا أن هذا العلم في نفوس أهله والمتفيئين بظله كريم الطرفين جدد السمتين لما تسابّوا بالهجنة فيه، ولا تنابزوا بالألقاب في تحصين فروجه ونواحيه، ليطووا ثوبه على أعدل غروره ومطاويه"[٢]. ثم ذكر أن هذا موجود بين علماء الشريعة من السلف وهم المعتمد في معرفة الحلال والحرام، ومع ذلك لم تسقط مكانتهم عند الأمة.

(١) من تاريخ النحو، ص٨٢، ٨٣. ومع تقرير الأستاذ الأفغاني هذه الحقيقة وأثر العصبية فيما ينقل من أخبار في سبب الخلاف وأنه ليس خلافاً علمياً خالصاً إلا أنه لا ينفك في كتابه من سوق روايات البصريين التي تنصرهم وتضعف من شأن الكوفيين. والتناقض في كتابه ظاهر جداً، فتجده يقرر حقيقة في موضع فيخالفها في مواضع.

(٢) الخصائص٣/ ٣١٢-٣١٣.

المبحث الرابع: التقعيد النحوي عند الكوفيين ورأي المحدثين

لا يخفى أن الغاية من عملية القياس كلها هي بناء القواعد النحوية، إذ إن المقيس لم يرد عن العرب بذاته، مما يحتاج معه المتكلم إلى قواعد ومعايير يلتزم بها ليسير على نهج كلام العرب كما في المقيس عليه، وهذه المعايير هي خراج عملية القياس.

ومن هنا فإن توهين القياس عند الكوفيين –كما هو مؤدى موقف المؤيدين والمنتقدين على سواء– لزم منه توهينُ التقعيد عندهم، ومن ثمّ إضعاف نحوهم بالجملة بعدم انضباط قواعده، وشيوع الفوضى فيه لعدم انتظام قوانينه لضعف اتحاد مصدره وهي المادة المروية." والمتداول بين كثير من الدارسين أن الإباحة والتسهيل في أيّ مسألةٍ خلافيةٍ بين المدرستين يصدران دائماً من الجانب الكوفي، وأن المنع والتقييد يصدران من الجانب البصري"[1]. لإنهم يرون أن " البصري قد تحفَّظ في أقيسته وتشدد، والكوفي قد تحللّ من القيود"[2].

يقول محمد طنطاوي:" فكان حتماً مقضياً أن يسلك البصري في أصول مذهبه مسلك الشدة والمحافظة على المأثور، وأن ينهج الكوفي في أصول مذهبه طريق السهولة والرواية ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين في قواعدهما على ما تقدم تفصيلاً. والتزام البصري هذا التشديد أمَّل منه أن يسود اللغة نظامٌ مطردٌ بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة...أما الكوفي فقد حمله على مسلكه احترامُه لكل ما ورد مسموعاً عن العرب وكفى، والتيسير للناس

(١) المسائل التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون. السيف، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز.المقدمة.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٣. وينظر في أصول النحو، الأفغاني ص١٦٥، ومدرسة الكوفة ٣٧٦، ٤١٠، ومن تاريخ النحو:٧١.

أن يستعلموا استعمالاتهم على مقتضى ما أثر عنهم، فلا ضير على القائل متى حاكى أي استعمال كان، وما القواعد إلا وليدة اللغة "[١].

ويقول: " وأول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي"[٢].

ويقول الدكتور الطويل مع شدة حماسه للكوفيين:" وقد يتحمل المنهج الكوفي مسؤولية كبيرة عن ظاهرة التوسع في الإجازة، لأن منهجهم يحتفي بكل مسموع، ويقيم عليه قاعدة عليه، ومن هنا تكثر القواعد فيه، وتتسع دائرة الجواز...والتوسع في الإجازة الذي نشأ عن الخلاف بين المدرستين، يحيل قواعد النحو إلى فوضى، ويصعب انضباطها، وبالتالي يصعب احترامها وتنفيذها. حتى ولو استندت إلى سماع قليل، واعتمدت على لون من الواقعية اللغوية "[٣].

(١) نشأة النحو، ص١٢٧-١٢٩.

(٢) نشأة النحو ص١٢٢.

(٣) الخلاف بين النحويين ص٥٩٢-٥٩٣. قال ذلك على الرغم من أنه حشد كتابه من أوله إلى آخره، بنقد النحويين بعامة والبصريين بخاصة بأنهم ابتعدوا عن الواقع اللغوي، وأنهم تحكموا، وأنهم قدسوا قياساتهم وغير ذلك! خذ موضعاً من مئات المواضع حيث يقول:" وهنا وجدنا أنفسنا أمام منهجين مختلفين في تنقية اللغة من اللحن: منهج محافظ متزمت، لا يعتد إلا بالسماع الكثير من قبائل معينة، ويهدر الشواذ، ويعتد بالقياس. وقد يقوم على تخطئة الفصحاء، ورد ما خالف القياس من قراءات القرآن. ومنهج مرن واقعي يسمع من كل قبيلة، ويعتد بكل مسموع، ولا يبالغ في احترام القياس". ص٦٠١. ويقول في آخر الكتاب:" وأخيراً نحن أمام منهجين: منهج بصري وآخر كوفي، الأول متحفظ، والآخر مرن...أن نأخذ بالمنهج البصري في دراسة النحو مع ما أشرت إليه من اقتراحات وآراء في الخاتمة...وأن نأخذ بالمنهج الكوفي الذي يعتد بكل مسموع، ويحتفي بكل منقول ". ص٦٤٥.

ويرى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن نحوَ البصريين بدا " صارماً حازماً يقل فيه التجويز على حين يكثر التجويز ظاهراً عند الكوفيين، فيه كثير من التراخيص والإباحة"(١).

ويرى الدكتور جميل علوش أن المسائل النحوية تدل على أن الكوفيين يذهبون فيها مذهب الإباحة والترخيص والتوسع، في حين اختار البصريون المنع في كل ذلك(٢).

بل ذهب الدكتور أحمد مختار عمر في خضم دفاعه عن الكوفيين أن مذهبهم يفضي إلى الفوضى والاضطراب في ظواهر اللغة؛ لأن شرط كل لغة أن تكون لها ظواهر مطردة منسجمة موحدة. ثم يسرد افتراضات على هذه الفوضى، كأن شخصاً يرفع المفعول به، أو ينصب الفاعل، أو يلزم المثنى الألف في الرفع والنصب والجر، أو يلزم جمع المذكر السالم الياء أو الواو، أو يرفع الجزأين بعد كان، أو ينصب الجزأين بعد إن، أو يصرف الممنوع من الصرف، أو يمنع المصروف من الصرف، أو ينعت المرفوع بمنصوب أو المنصوب بمرفوع! ثم يتساءل: أي شيء يبقى لقواعد اللغة؟ وأي شيء نستفيده –سوى الفوضى والاضطراب – لو تمسكنا بالشواهد القليلة التي جاءت مؤيدة لذلك؟(٣).

وهذه النتيجة التي توصل إليها هؤلاء طبعية لمقدمة انطلقوا منها عرضها ثم أبطلها البحث في المبحث السابق، ألا وهي دعوى أن الكوفيين يقبلون بكل مسموع

(١) أبو علي الفارسي. ص٤٤١.

(٢) ينظر ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص٢٧٧.

(٣) ينظر البحث اللغوي عند العرب، ص١٤٤. ولا أدري لم افترض المؤلف هذه الافتراضات الشاطحة، وهل قال بها أحد معتبر؟!!

قليل أو شاذ، أو غير ثابت، ويجعلونه أصلاً يقيسون عليه، ولو خالف الأكثر.

وإذا كان البحث قد أبطل ما انطلقوا منه، وما كان مقدمة قامت عليها دعواهم الأخرى، وأثبت أن الكوفيين لا يحفلون بكل مسموع، وأنهم لا يختلفون كثيراً عن البصريين في رفضهم لشواهد عديدة ثبتت بالاستقراء والتتبع –الذي انعدم عند المؤاخذين–إذا بطلت هذه الدعوى المقدمة بطلت معها حتماً نتيجتها وهي دعوى فوضوية القواعد عند الكوفيين.

وأنت إذا تأملتَ شهادة أحد الكوفيين في شيخهم الفراء بأنه" لولا الفراء ما كانت اللغة؛ لأنه حصَّلها وضبطها، ولولاه لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع، ويدعيها كلُّ من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم، وقرائحهم فتذهب"(١). علمتَ حرصهم على ضبط القواعد، فعلى الرغم أننا نعرف أنها إشادة نابعة من نصرة لشيخهم لا يسلم بإطلاقها –كما لا يسلم بضدها–، لكن يعنينا أنهم حريصون على الضبط وأنه قيمة حاضرة في أذهانهم، وهدفٌ يسعون إلى تحقيقه، وأنهم لا يقبلون بأن (يتكلم الناس على مقادير عقولهم، وقرائحهم) وهي دليل قاطع على رفضهم الفوضى والتساهل، وإلا لما جعلوه ميزة وهم ينهجون ضدها. فها هو الفراء يعتني بكتاب الحدود ويعكف على إخراجه سنتين بأمر من المأمون. فجاء في ستين جزءاً(٢).

ولا غرو بعد ذلك أن ينتقد الفراء البصريين بعدم ضبط الحدود فيما نقله عنه ياقوت الحموي:" قال الفراء ولم يكن الخليل يحسن النداء ولا كان سيبويه يدري حدّ التعجب "(٣).

(١) معجم الأدباء ٦/٢٨١٣ وإنباه الرواة٤/٩.

(٢) المراجع السابقة في المواضع نفسها. وينظر كتاب أبو زكريا الفراء ص٣٨١.

(٣) معجم الأدباء٤/١٧٤٥.

والمقدمة الخاطئة التي بنى عليها هؤلاء الواصفون للقياس الكوفي بهذا الوصف – مؤاخذة أو تأييداً– هي استناد دراساتهم واعتمادها في تحديد سمات المنهج عند الفريقين إما على كتب الطبقات المتعصبة كما سبق عرضه، أو على كتب الخلاف، وهي أيضاً مصدر سقيم وغير سليم؛ ذلك أن كتب الخلاف ينقصها الكثير لتكون مصدراً آمناً لبناء الأحكام ورصد الظواهر اللغوية عند الفريقين أو بشكل عام، فكتب الخلاف النحوي وبخاصة كتاب الأنباري كانت السبب الرئيس في شيوع هذه النظرة بين المتأخرين، حيث تلحظ فيها تكريساً وتأسيساً لها، فتجد صورة البصري في هذه الكتب محكماً قواعده حامياً لها من الانفلات، في حين تجد صورة الكوفي فيها متساهلاً، ضعيف البيان، متصدع البنيان.

يقول الدكتور محمد صبرة:" إن المطلع على مسائل الخلاف في كتاب الإنصاف أو في كتاب التبيين أو في كتب النحو يجد في أكثر المسائل أن البصريين يمنعون وأن الكوفيين يجيزون...فتزعزع ثقتنا برواية النحويين وسلامة الشواهد التي أيدوا بها القواعد"(١).

والمتداول بين كثير من الدارسين أن الإباحة والتسهيل في أيَّ مسألةٍ خلافيةٍ بين المدرستين يصدران دائماً من الجانب الكوفي، وأن المنع والتقييد يصدران من الجانب البصري؛ لأن عرض الخلاف بين المدرستين في كتب الخلاف النحوي المتداولة رسَّخت هذا النظرة فسادت وشاعت حتى في المؤلفات التعليمية ككتب ابن هشام وشروح ألفية ابن مالك؛ إذ اقتصرت على المسائل الخلافية من هذا النوع(٢).

وأنت إذا عرضت هذه المسائل في كتب الخلاف التي اعتمد عليها هؤلاء

(١) ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين د. محمد حسنين صبرة ص٢٩.

(٢) ينظر بحث المسائل التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون– المقدمة، السيف.

وجدت كثيراً منها لا يثبت أصلاً، وإنما هي نسبة خداج، كشف عوار ذلك عدد من الباحثين منهم الدكتور محد خير الحلواني حيث يرى أن " كثيراً من المسائل التي أوهمنا الرجل- يعني الأنباري- أنها خلافٌ بين نحاة البلدين ليست من الخلاف في شيء، وإنما هي وَهَمٌ نقله أبو البركات عن شيوخه، وتدل كتب الكوفيين التي طبعت والتي لا تزال مخطوطة على خلاف ما ينسبه إليهم الرجل"(١).

ويرى " أن أكثر ما نقله من آثار نحاة الكوفة إنما نقله عن نحاة البصرة"(٢). وجمع ذلك تحت عنوان: (اضطراب في نسبة الرأي الكوفي)(٣)، وأخرى تحت عنوان (آراء بصرية يجعلها كوفية)(٤)، وجمع مجموعة أخرى تحت عنوان (مسائل ليست خلافية: أ. مسائل لا يقول بها الكوفيون)(٥) وجمع من ذلك مسائل عدة في صفحات متتالية كشف فيها الخلل في نسبة الرأي، ومن ثمّ وصف عمل الأنباري –وهو عمدة كتب الخلاف- (بالوهم) و(الخطأ) و(الجهل) و(عدم التحقيق) (٦).

وقد تتبع الحلواني عدداً من المسائل الخلافية في الإنصاف المشتهرة تاريخياً، وفنّد نسبتها للكوفيين، مثل مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه التي يكاد لا يخلو منها كتاب نحوي، والمتأخرون على أن الكوفيين يجيزون هذا الفصل مطلقاً، وقد أثبت الباحث بالشواهد والنقول بأن البصريين والكوفيين في هذا سواء، وقد أوقع أبو البركات من جاء بعده في وهمٍ سرى طويلا بين النحاة المتأخرين بأن الكوفيين على

(١) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص٥.
(٢) المرجع السابق، ص١٤١. وينظر ص١٦١.
(٣) المرجع السابق، ص١٦٦، وما بعدها.
(٤) المرجع السابق، ص٢٠٢.
(٥) المرجع السابق، ص٢١٦.
(٦) المرجع السابق، ص١٧٦، ١٧٩، ١٨٦، ٢٠٧، ٢٩١،٢١٩.

الجواز والبصريين على المنع، وخلص إلى " أن الكوفيين هم الذين أنكروا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، وأن البصريين المتقدمين –جيل يونس وسيبويه– لم يكن لهم في المسألة مشاركة ولكن الفراء هو الذين أنكر ما سمعه من شعر، وتأول إنشاده على وجه ترضاه العربية "(١).

وأظن أن أشهر مسألة –مع مسألتنا السالفة– هي مسألة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض، فلا أظن نحوياً مبتدئا يخطئه أن ينسب الجواز والتساهل إلى الكوفيين فيها. غير أن الدكتور الحلواني مرة أخرى يفند هذه الشهرة ويثبت أنه " لم يجد نحوياً واحداً مما نقلنا نصوصهم –من المتقدمين– ينسب إلى نحاة الكوفة ما نسبه إليهم أبو البركات، مع أن المبرد والنحاس ذكرا آراءهم في المسألة، وقالا إنهم يذهبون إلى تقبيح العطف، وربط المبرد بين القبح والضرورة... والكوفيون أنفسهم لا يخرجون عن الرأي البصري، بل إن بعض البصريين كان أكثر منهم تساهلاً"(٢).

قلت: وقس على هاتين المسألتين عدداً من أخواتهما المبثوثة في كتب الخلاف(٣).

وليس الحلواني وحده في تتبع مسائل الإنصاف وبيان الخلل فيها، بل إن صاحب كتاب (دراسة في النحو الكوفي)، كشف أن مسائله لم تثبت أصلاً(٤).

---

(١) الخلاف النحوي، ص٢٥١ وما قبلها.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٥، وما قبلها.

(٣) ينظر المرجع السابق، من ص٢٢٦، وما بعدها.

(٤) قال:" ولكن من يرجع إلى كتاب الإنصاف للأنباري – على الرغم من أن الأقوال التي نسبت للكوفيين أشك في صحتها ". ص٤٣٤. وقال:" وأن الأنباري لم يكن دقيقاً بل لم يذكر مصادر معلوماته، لا يسعنا إلا أن ننادي بإعادة النظر في كتاب الإنصاف مرة أخرى، على ضوء ما وجدناه في كتاب معاني القرآن للفراء من أقوال نسبها الأنباري وكانت =

وشكّ أكثر من واحد من الدارسين في ثبوت نسبة مسائل الإنصاف إلى الكوفيين(١).

ومع ذلك فقد" أخذ المتأخرون عن أبي البركات –كعادتهم – فقد أصبح كتابه مرجعاً لهم في النحو الكوفي"(٢).

هذا في المسائل المشتهرة، فما ظنك في مسائل أقل منها شهرة، مما أشار إلى بعضه الدكتور السيف في بحث بعنوان (مظاهر التشدد النحوي عند الكوفيين) وأنه جمع عدداً مقنعاً من مسائل التشدد الكوفي تجاوزت مائة وستين مسألة، ظهر فيها الرأي الكوفي متشدداً مقيداً وظهر الرأي البصري متساهلاً متحرراً من القيود.

وقد توزعت هذه المسائل التي تجلى فيها التشدد الكوفي بين عدة صور، منها:

-ترك الصورة الظاهرة إلى تأويل غير ظاهر.

-إبطال الوظيفة النحوية للأداة.

-المنع المطلق للظاهرة النحوية.

-تضييق الاستعمال وقصر الأوجه على وجهٍ محدد.

=

غير صحيحة" ص٤٠٦. وقال:" ولقد تبين من خلال البحث في الباب الرابع وفي فصله الثاني أن أربعين مسألة عدها الأنباري خلافية بين المدرستين ولم تكن في حقيقتها كذلك، بل كان أغلبها لا يختلف عن مذهب البصريين، ولم أتتبع كل المسائل البالغة واحدة وعشرين بعد المائة، ومن الممكن أن تكون بقية المسائل لم يختلفوا في جلها" ص٤٢٩.

(١) ينظر كتاب نشأة النحو طنطاوي ص١٣٥، وكتاب القياس النحوي للزبيدي ص٦١، و١٧٨، وبحث أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن، ص٤١٠، ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين ص٤٢. وابن الأنباري وجهوده في النحو، ص١٣٤، ٣٨٤.

(٢) الخلاف النحوي ص٢٦٢.

– زيادة قيود أو تفصيل.

– رد المسموع والتمسك بالقاعدة النحوية، وغيرها.[١]

ثم يصل الباحث إلى حقيقة أن " الدعوى الذائعة بنسبة التساهل والإجازة في الأحكام إلى الكوفيين، وأنهم بنوا نحوهم بغير إحكام بل بأدنى مسموع يخرقون بها المطرد الشائع، دعوى غير مسلمة، وتحتاج إلى إعادة نظر لما ثبت من مسائل هذه الدراسة ولواحقها جنوحهم إلى التشدد والمنع كغيرهم، وربما رد المسموع وزيادة القيود وتكلف التأويل. مما يدل على أنها لا تستند إلى دراسة صحيحة، ويجانبها الصواب؛ ولذلك صدرت أحكامهم جائرة في حق الكوفيين"[٢].

ويرى السيف أن سبب النظرة الجانحة كونها مبنية على مواقف الفريقين من مسائل الخلاف النحوي المدونة في كتب الخلاف وغيرها في المسائل الشائعة فقط، لكن ثمة مسائل أخرى غير مشتهرة تثبت عكس ذلك، ظهر التشدد والتقييد في الاتجاه الكوفي، وظهر التيسير والإباحة في الاتجاه البصري، وعرضها بالمناقشة والإحالة على مراجع الفريقين[٣].

ويقول الدكتور إبراهيم السامرائي نافياً التسامح في المذهب الكوفي:" كيف يغلو نفرٌ منهم فتأخذه حماسة عارمة فيدعي أن نحو الفراء أو قل نحو الكوفيين هو المثال أو النموذج الذي لا تدخله الحذلقة ولا يشوبه التكلف في التعليل والتأويل. إن هذا

(١) ينظر مظاهر التشدد النحوي عند الكوفيين. مجلة العلوم العربية والإنسانية–جامعة القصيم. مجلد (١٣) العدد (٢) رجب١٤٤١هـ. ص١٠٧٩، ١٠٨٢، ١١١٦.

(٢) الموضع السابق، وينظر بعض المسائل التي شدد الكوفيون وتساهل فيها البصريون في: هشام بن معاوية الضرير د. العتيبي ص٣٦٠، ٣٨٢.

(٣) المسائل التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون. ص٣٦، وينظر مرويات نحاة الكوفة ص٤٢٨.

التكلف والافتعال الذي وجدناه في مسألة اقتران خبر (لكن) باللام وزيادة الكاف في (كم) شيء متكلف بعيد، وهذا التكلف أو قل هذه الصيغة الثقيلة نظير ما نجد عن البصريين من تأويلات وتعليلات. فأين النحو النموذج؟ وأين الأصول اللغوية البعيدة عن المنطق في هذا التأويل "[١].

والدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه (مدرسة البصرة) وهو في حماسة شديدة لنصرة البصرة، ونسبة الفوضى اللغوية للكوفية نراه يعترف بتشدد الكوفيين، ويرفض هذا التشدد الكوفي بقوله: "ولست في حاجة إلى القول بأن ذلك من العنت ما لا داعي إليه، فالأمثلة كثيرة والقياس يجيز، فلسنا بحاجة إلى المنع...وهناك نظائر لهاتين الحالتين، فمما يشبه الحالة الأولى اتجاه الكوفيين إلى منع ..."[٢]. وساق أمثلة عدة.

ويقول السيف:" ولست هنا أزعم بأن التشدد الكوفي وقف موقف الندية والتساوي مع التشدد البصري ، كلّا ولكني أجزم بأنه قد وصل من الكثرة والظهور ما يجعل المسافة بينهما ليست سحيقة، وأنه من الإنصاف عند الموازنة بين المدرستين وبيان منهجهما أن يشار إلى أن التشدد عند المدرستين دائر بين الكثير والأكثر، وليس بين الأكثر والعدم أو القلة يوضح ذلك كمياً عدد المسائل التي جرى فيها الخلاف بين المذهبين فإذا كان عددها أربعمائة وخمسين مسألة حسب إحصاء صاحب كتاب الخلاف بين النحويين[٣] فإني قد جمعت أكثر من مائة وستين مسألة

(١) المدارس النحوية: أسطورة وواقع. ص٥٦.

(٢) مدرسة البصرة النحوية، ص١٥٦.

(٣) ينظر كتاب الخلاف بين النحويين ص٥٩٢. والعجيب قوله قبل ذلك وفي الصفحة نفسها:" وقد يتحمل المنهج الكوفي مسؤولية كبيرة عن ظاهرة التوسع في الإجازة، لأن منهجهم يحتفي بكل مسموع، ويقيم قاعدة عليه، ومن هنا تكثر القواعد فيه، وتتسع دائرة الجواز ". وإن كان سبق قرر أن ذلك على سبيل الغلبة ينظر ص٥١٤. لكن العجب يزول إذا عرفنا =

قابلة للزيادة، درست جزءاً منها في هذا البحث كلها كان التشدد من جانب الكوفيين. وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالعدد الكلي للخلاف،

وهي قمنة بأن تعدل الكفة وتغيّر النظرة" (١).

ويقول في بحث (المسائل التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون):" أثبتت الدراسة أن البصري قد صدر منه إطلاقٌ وإجازةٌ وتسهيلٌ وتعدّدُ خياراتٍ وتوسيعُ مسالكٍ في مسائلَ ليست قليلة، في المقابل صدر من الكوفي فيها منعٌ ورفضٌ وتقييدٌ وتضييقُ مسالكٍ"(٢).

إن البصري والكوفي ينطلقان في رأيهما في المسائل وتوجيههما للنصوص من أسس واضحة راسخة ليس منها مبدأ التشديد أو التساهل المطلق لذاته، وإنما مؤدى هذه الأصول والأسس يجعل أحد المذهبين أوسع في بعض المسائل وليس كلها.

=

أن هذه الموازنة المشتهرة بين الدارسين قائمة على استقراء ناقص للمسائل المشتهرة في كتب الخلاف وأمات المسائل، وقصرت عن الاستقراء لغيرها.

(١) مظاهر التشدد النحوي عند الكوفيين. ص١١١٣-١١١٥. وينظر دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، ص٤٣٢. وينظر الخلاف بين النحويين، ص ١٤٤، ٥١٤. ومرويات نحاة الكوفة ص٤٦٠.

(٢) المسائل التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون. ص٣٨. وينظر ص ٣٦.

نتائج الدراسة:

١. أن عدم تحرير جزئيات عملية القياس النحوي كانت سبباً لكثير من الإشكاليات في النحو وبين النحويين، مثل تحديد الكمية في المقيس عليه، وطرق ثبوته، وغيرها.

٢. أن أكثر الدارسين المحدثين يصفون القياس الكوفي بأنه يعتمد على المسموع القليل والنادر والشاذ، ويقيس عليه ويجعله أصلاً في بناء الأحكام، ويستوي في هذه النظرة المؤيدون الذين يرون أن ذلك ميزة في المنهج الكوفي حيث يتوافق مع طبيعة اللغة، ويقرب من روحها، ويصفها كما هي، ويجعل سلطانها فوق كل سلطان، والمنتقدون الذين يرون أنه قياس" مشوش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه ولا مطرد ".

٣. أن موقف الدارسين المحدثين من القياس الكوفي المؤيدين له والمنتقدين، موقفٌ حائدٌ عن سواء السبيل، ونظرتهم نظرةٌ جائرةٌ لم تقم على دراسة مستفيضة ولا تتبع متقصٍّ للإرث الكوفي، بل بنوا نظرتهم على مجرد مقولاتٍ متعصبة من كتب الطبقات والتراجم البصرية، ثمّ استشهدوا لها بمسائل من كتب الخلاف النحوي، وكلا المصدرين لا يستقيم مصدراً آمناً للحكم بين الفريقين ولا وصف الظواهر؛ لما ينقصها من كثير الدقة والموثوقية.

٤. أن المنهج الكوفي في التوسع في القياس على الموثوق من السماع –في بعض مواقفه– هو سُنَّةٌ سنَّها قبلهم البصريان: أبو عمرو بن العلاء الذي كان أشدّ تسليماً للعرب، ويونس بن حبيب، وانتهج الكوفيون –في كثير من المواقف– نهجهما في التسليم بما ورد عن العرب، واعتباره فصيحاً يستحق أن يقاس عليه.

٥. لم يكن احترام الكوفيين للسماع وقبوله عن ضعف لديهم في معرفة القياس أو المنطق والربط العقلي، إذ إن الكوفة هي منبع الأدلة العقلية وسوق القياس

الفقهي رائج فيها، وفيها أئمة القياس في الفقه الإسلامي، وإمام النحويين فيها الكسائي هو صاحب مقولة " إنما النحو قياسٌ يتبع "، وهم روّاد علم الصرف الذي يعتمد من أوله إلى آخره على القياس والتناظر بين الصيغ، والمطابقة، وهم أوّل من ألّف في القياس.

٦. إذا كان هؤلاء الدارسون الناقدون للقياس الكوفي يرون أن المذهب البصري أسلم وأحكم لأن البصريين لا يقيمون قياسهم إلا على قدرٍ كبير من السماع، فإن هؤلاء المنتقدين لم يحددوا لا هم ولا البصريون أنفسهم ذلك القدر الكبير الذي يجب أن يقاس عليه. بل قد ثبت من أئمة البصريين من بنى قاعدة بل قواعد من شواهد فريدة وحيدة.

٧. أن المنتقدين للقياس الكوفي اتخذوا معياراً يحتكمون إليه في أحكامهم وهو مدى القرب والبعد من القياس البصري والقواعد البصرية، وهذا خلل منهجي في النقد ومتطلبات عدالة الحكم، أن يحاكم أحد المتنافسين إلى مرتكزات منافسه.

٨. أن الكوفيين لم يكونوا في كلِّ أحوالهم في منأى عن التأثر بالمنهج الآخر للبصريين، من طرد القياس وتأويل ما يخالفه من سماع، بل تأثروا بهذا المسلك في وقت مبكر على يد الكسائي نفسه، وثبت منهم في بعض المناقشات والمناظرات تمسكٌ بالقياس وإعلاءٌ لسلطانه في مقابل تمسكِ البصريين بالسماع، بل ربما حدث أن كان الجواب الفطري والوقوف عند السماع حاضرا في الجانب البصري، والبحث لما وراء الظاهرة وقياسها على مثيلاتها كان حاضراً في الجانب الكوفي.

٩. أن الدعوى الذائعة لدى كثير من الدارسين التي مفادها أن النحو الكوفي متساهلٌ في قواعده النحوية، متوسع في قبول الاحتمالات والاستعمالات

المتعددة في التركيب الواحد، وفوضوية القواعد، دعوى غير مسلمة وغير صحيحة، بل ثبت بالتقصي والإحصاء مسائل نحوية عديدة كان موقف الكوفيين متشدداً في الاستعمال مضيقاً في القيود. وربما رد المسموع وتكلف التأويل. مما يدل على أنها دعوى لا تستند إلى دراسة صحيحة، ويجانبها الصواب؛ ولذلك صدرت أحكامهم جائزة في حق الكوفيين.

١٠. أن البصري والكوفي ينطلقان في رأيهما في المسائل وتوجيههما للنصوص من أسس واضحة راسخة ليس منها مبدأ التشديد أو التساهل المطلق لذاته، وإنما مؤدى هذه الأصول والأسس يجعل أحد المذهبين أوسع في بعض المسائل وليس كلها.

مراجع الدراسة:

ابن أبي هاشم، عبد الواحد بن عمر "**أخبار في النحو**"، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار الجفان والجابي، ط الأولى١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، "**الخصائص**"، ت. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي– بيروت، بدون ط وتاريخ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان،" **المنصف شرح التصريف للمازني**". ت. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف– القاهرة، ط الأولى، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

ابن السراج، محمد بن سهل، "**الأصول في النحو**"، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

ابن منظور، الإفريقي المصري، "**لسان العرب**" ، – دار صادر – بيروت ط الثالثة ١٤١٤ .

ابن النديم، أبو الفرج يعقوب، "**الفهرست**" ، تحقيق: رضا الحائري ، دار المسرّة – طهران ، ط الثالثة ١٩٨٨م.

ابن هشام، الأنصاري، "**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**" ت:مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر –بيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ.

أبو حيان، أثير الدين الأندلسي، "**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**"، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، بدون ط، وتاريخ،

أبو عمشة، خالد بن حسين، "**القياس النحوي**". بحث منشور في جامع الكتب الإسلامية المجلد ١– الصفحة ١٩.

أبو كتة، محمود "**نفي التعددية في المدارس النحوية**". مجلة جامعة بيت لحم، عدد ٩ (١٩٩٠).

أبو المكارم، علي ، "**تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري**"، القاهرة الحديثة للطباعة–، ط الأولى١٣٩١م.

أبو المكارم، علي، "**مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية**"، دار غريب– القاهرة، بدون ط. ٢٠٠٨م.

أبو المكارم، علي، "**أصول التفكير النحو**"، دار غريب، القاهرة. الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

الأسد، ناصر الدين، "**مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**". دار الجيل– بيروت. ط

الثامنة. ١٩٩٦م.

الأشموني، "**شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**"، ت: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية- القاهرة، بدون ط وتاريخ.

الأفغاني، سعيد، "**من تاريخ النحو**"، دار الفكر-دمشق، ط الثانية ١٣٩٨هـ.

الأفغاني، سعيد، "**في أصول النحو**" ، المكتب الإسلامي- بيروت، بدون ط ١٤٠٧هـ.

إلياس، منى ، "**القياس في النحو**"، دار الفكر- دمشق، ط الأولى١٤٠٥هـ.

أمين، أحمد، "**ضحى الإسلام**"، نشأة العلوم في العصر العباسي، الهيئة العامة للكتاب-مصر، بدون ط، ١٩٩٨م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، "**الإغراب في جدل الإعراب**" ت:سعيد الأفغاني،الجامعة السورية، بدون ط، ١٣٧٧هـ

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، "**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**"، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون دار وط ١٩٨٢م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، "**لمع الأدلة في أصول النحو**"، ت. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، بدون ط ١٣٧٧هـ /١٩٥٧م.

الأنصاري، أحمد مكي، "**أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**". مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب-القاهرة،١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

الأوسي، قيس إسماعيل، "**أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**"، جامعة بغداد، بدون ط.١٩٨٨م.

بروكلمان، يوهان فك "**العربية**، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب" ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- بدون ط. القاهرة١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، "**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**"، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– مصر ط بدون ط١٤٠٠هـ.

بلقندوز، بن ساسي، "**المصطلح النحوي بين البصرة والكوفة: دراسة وصفية مقارنة**"، منشور في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة جيلالي ليباس الجزائر. مجلد١١، مايو٢٠٢١م.

جبالي، حمدي محمود، "**مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً**"، رسالة ماجستير

جامعة اليرموك،إربد،بدون ط ت.

الجمحي، محمد بن سلام، "**طبقات فحول الشعراء**". شرح: محمود شاكر، دار المدني– جدة، بدون تاريخ.

الحديثي، خديجة، "**المدارس النحوية**"، دار الأمل–الأردن، ط٣، ١٤٢٢هـ.

الحلواني، محمد خير، "**الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**".دار القلم العربي–حلب– بدون ط.

الحموز، عبد الفتاح، "**الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**". دار عمار– عمّان. ط الأولى ١٤١٨هـ.

الحموي، ياقوت، "**معجم الأدباء**". ت. د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي–بيروت. ط الأولى ١٩٩٣م.

الخثران، عبد الله بن راشد، "**ظاهرة التأويل في الدرس النحوي**". مطبوعات النادي الأدبي. الرياض ط الأولى ١٤٠٨

الخطيب، محمد عبد الفتاح،" **ضوابط الفكر النحوي**". دار البصائر– القاهرة، بدون ط، ٢٠٠٦م.

ديره، المختار أحمد، "**دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء**"، دار قتيبة – بيروت ، ط الأولى ١٤١١هـ.

الراجحي، عبده، "**دروس في المذاهب النحوية**". دار النهضة العربية– بيروت. بدون ط ١٩٨٠م.

رباع، محمد، "**أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن: مراجعة توصيفها، أو إعادة تأسيسها**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية المجلد ٣١، العدد ٢٠٠٤،

الزبيدي، سعيد جاسم، " **القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره**"، دار الشروق–بيروت، ١٩٩٧م.

الزبيدي، محمد بن الحسن، "**طبقات النحويين واللغويين**" ت.محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف–القاهرة، بدون ط ١٩٨٤م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، "**مجالس العلماء**"،ت:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي–

القاهرة، ط الثانية ١٤٠٣هـ.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، "**الإيضاح في علل النحو**"ت:د.مازن المبارك.دار النفائس–بيروت،ط الثانية ١٣٩٣هـ.

الزمام، عبد العزيز، "**المعيارية عند الكوفيين في الحكم على المسموع والقياس عليه**". رسالة دكتوراه. جامعة القصيم ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

السامرائي، إبراهيم، "**المدارس النحوية: أسطورة وواقع**". دار الفكر. عمان ط١. ١٩٨٧م.

السويح، محمد عاشور" القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة". الدار الجماهيرية. مصراته، ليبيا–ط الأولى،١٣٩٥/١٩٨٦.

السيرافي، أبو سعيد،"**أخبار النحويين البصريين ومراتبهم**"،ت.د. محمد البنا، ط الأولى،دار الاعتصام–القاهرة، ١٤٠٥هـ.

السيف، محمد بن عبدالله، "**آراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية جمعاً ودراسة**" رسالة ماجستير جامعة الإمام محمد بن سعود–الرياض، ١٤١٩هـ.

السيف، محمد بن عبدالله، "**مظاهر التشدد النحوي عند الكوفيين**". مجلة العلوم العربية والإنسانية. –جامعة القصيم. مجلد (١٣) العدد(٢) رجب ١٤٤١هـ.

السيف، محمد بن عبد الله، "**المسائل التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون**". مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز.

السيوطي، أبو بكر، "**الاقتراح**، ومعه: الإصباح في شرح الاقتراح"، د. محمود فجال، دار القلم.بيروت، ط الأولى ١٤٠٩هـ.

السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن، "**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**"، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – بيروت ، بدون ط وتاريخ .

السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن، "**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**".ت: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل – بيروت ، بدون ط وتاريخ .

السيوطي، جلال الدين أبو بكر، "**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**"، ت: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية–الكويت، بدون ط ١٤٠٠.

السيد، عبد الرحمن، "**مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**". دار المعارف– مصر، ط

الأولى.١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، "**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**"، ت. د. عياد الثبيتي، جامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، "**أبو علي الفارسي**"، ط الثالثة، دار المطبوعات–جدة، ، ١٤٠٩هـ.
الشمسان، إبراهيم (**ليس لنا مدارس نحوية**)، مقال صحفي في صحيفة الجزيرة السعودية السبت٢٧/إبريل/ ٢٠١٩م.
صبرة، محمد حسنين، "**ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين**" دار الهاني للطباعة– القاهرة. بدون ط. ١٤١٣هـ.١٩٩٣م.
ضيف، شوقي، "**المدارس النحوية**". دار المعارف –القاهرة– ط السابعة. بدون ت.
طنطاوي، محمد، "**نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**"، ط الثانية١٣٨٩هـ.
الطويل، السيد رزق، "**الخلاف بين النحويين**"، ط١، مكة، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.
عبابنة، جعفر، "**مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**"، دار الفكر– عمّان. ط الأولى. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
عتروس. دولة. "**مواضع الخلاف في مسائل القياس بين الكوفيين والبصريين**"، بحث ماجستير من كلية الآداب واللغات– جامعة محمد خيضر بالجزائر. بدون ط. ت.
العتيبي، تركي بن سهو، "هشام بن معاوية الضرير، حياته. آراؤه. منهجه". ط الأولى ١٤٠٦هـ.
العكبري، أبو البقاء،"**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**"، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي–بيروت ، ط الأولى١٤٠٦هـ.
علوش. جميل راتب، "**ابن الأنباري وجهوده في النحو**". بدون ط. الدار العربية للكتاب، ليبيا ١٩٨١م.
عمر، أحمد مختار، "**البحث اللغوي عند العرب مع دراسة قضية التأثر والتأثير**"، عالم الكتب– القاهرة.ط السابعة ١٩٩٧م.
العمرواي، لزهر، "**أسس التنظير عند الكوفيين**"، رسالة ماجستير من جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
عواد، كوركيس، "**سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً**"، مطبعة المجمع

العلمي العراقي. بدون ط. ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

عيد، محمد، "**الاستشهاد والاحتجاج باللغة**"، عالم الكتب، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٨م.

الغامدي، عبد الوهاب، "**المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري**"، ماجستير، جامعة أم القرى.

الفراء، أبو زكريا، "**معاني القرآن**"،ت : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط الثانية١٩٨٠م.

الفضلي، عبد الهادي،"**مراكز الدراسات النحوية**"، مكتبة المنار. الأردن–الزرقاء، ط الأولى١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، "**إنباه الرواة على أنباه النحاة**"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ط الأولى ١٤٠٦هـ.

القنوني، منيرة، "**نشأة النحو العربي**"، دار الكتب العلمية ط. ١. ١٤٣٥هـ.

اللغوي،أبو الطيب عبد الواحد، "**مراتب النحويين**"،ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي–بيروت، بدون ط.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد،"**الكامل**"، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤١٣هـ.

المخزومي، مهدي، "**مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**"، مطبعة البابي الحلبي – مصر، ط الثانية ١٣٧٧م.

المطرودي، إبراهيم، "**مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري، وأثرها في النحو والصرف**"، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض.١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.

معروف، محمد، "**اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة**"، ماجستير كلية العلوم الإنسانية جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية بمالانج.

مفتي، خديجة أحمد، "**نحو القراء الكوفيين**" ، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ، ط الأولى ١٤٠٦هـ.

مكرم. عبد العال سالم "المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة". مؤسسة الرسالة– بيروت. بدون ط. ت.

منصوري، حسين،" **القياس النحوي عند الكوفيين**"، بحث منشور في مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد١٨، ١، ٢٠١٧م.

ميدان، أيمن محمد،"**شعر تغلب في الجاهلية**"،مراجعة، د.صلاح الدين الهادي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٩٥م.

نحلة، محمود أحمد، "**أصول النحو العربي**"، دار العلوم العربية – بيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ.

ولد الشيخ، أحمد بويا، "**الندرة في الدراسات النحوية**"، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة أم القرى، مكة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

هنداوي، حسن، "**مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**"، دار القلم– دمشق، ط الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

Bibliography

Ibn Abi Hashem, ‘Abd al-Wahid ibn ‘omar "Akhbar fi al-nahoo", Investigation Dr. Muhammad Ahmad al-Dali, Dar al-Jaffan waljany, 1st ed., 1413, 1993

Ibn Jenni, Abu Alfateh Othman, alkhasaes, Investigation Mohammad Ali Alnajjar, dar alketab Alarabi -Beirut, N.E, N.D.

Ibn Seraj Mohammad bin Sahel, Alosool fi Al-Nahw, Investigation: Dr. Abd Alhusein Alfatli, Muassasah Al-Risaalah -Beirut, 3rd ed., 1407 /1987 .

Ibn manzur, al-Ifriqi al-Misri "Lisan al-‘Arab", Dar Sadir-Bairoo, 3rd ed. 1414 AH.

Ibn al-Nadeem, Abu al-Faraj Ya‘qoob, "al-Fihrist", Investigation : Rida al-Ha'iri, Dar almasarrah-Tahran, 3rd ed., 1988.

Ibn Hisham, al-Ansari, Mughni Al-Labeeb ‘An Kutub Al-A'areeb Investigation: Mazen al-Mubarak, wa-Mohammad ‘Ali Hamad Allah, Dar al-Fikr-Beirut, 1st ed., 1412.

Abu Hayyan, Atheer al-Din al-Andalusi, al-Tathyeel wa-al-takmeel fi sharh Kitab al-Tasheel, Investigtaion : Dr. Hasan Hindawi, Dar alqalam-Dimashq, N.E., N.D.

Abu A'msha, Khaled bin Hussayn, Alqeyas Alnahawi. Research published in Islamic Books Collector Volume 1 - Page 19.

Abu Kattah, Mahmoud "Nafi al-Ta‘addudiyah fi al-Madaris Al-Nahwiyah". Bethlehem University Journal, Issue 9 (1990).

Abo Almakarem, Ali Tareekh Alnahw Alarabi hata Awakher Alqarn Althani Alhijri, Modern Cairo for Printing -, First Edition 1391 AD

Abo Almakarem, Ali, Madkhal Ila Tareekh Alnahw Alarabi wa Qadaya wa Nosoos Nahawia, Dar Gharib - Cairo, 2008 AD.

Abo Almakarem, Ali, Osool Altafkeer Alnahw, Dar Gharib, Cairo. First edition, 2006 AD.

Al-asad, Naser Al-din, Masader Alshe’er Aljaheli wa Qeematoha Altareekhia. Dar Al-Jeel - Beirut, eighth edition, 1996.

Al'ashmoni, Sharh Al'ashmoni Lialfiat Ibn Malek, named: Manhaj Alsalek Ila Alfiat Ibn Malek, Investigation: Abd Alhameed Alsayed Mohammad Abd Alhameed, Almaktaba Alazharia-Alqahera, N.E, N.D.

Al'afghani, Sa’eed, Min Tareekh Alnahw, Dar Alfekr-Dimashq, 2nd ed. 1398.

Al'afghani, Sa’eed, Fi Tareekh Alnahw, Almaktab Al'eslami- Beirut, N. E, 1407.

Ameen, Ahmad, Duha Alislam The emergence of science in the Abbasid era, the General Book Organization - Egypt, without edition, 1998 AD.

Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, Al'eghrab fi Jadal Ale'erab,

Investigation: Sa'eed Alafghani, The Syrian University, N. E, 1377.
Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, Alensaf fi Masa'el Alkhelaf bayn Alnahawyeen Albasriyeen wa Alkofiyeen, commentary: Mohammad Mohie Aldeen Abd Alhameed, N. P, N. E, 1982.
Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, Luma' Aladelah fi Osool Alnahw, Investigation Sa'eed Alafghani. Matbae't Aljame'ah Alsoryia, N. E, 1377/1957.
Alansari, Ahmad Maki, Abo Zakaria Alfara' wa Madhabeh fi Alnahw wa Allogha. Publications of the Supreme Council for Arts and Letters - Cairo, 1384 AH / 1964 AD.
Al-Awsi, Qais Ismail, "Asaleeb Al-Talab 'Inda Al-Nahwiyyeen wa Al-Balaagiyyeen", University of Baghdad, N. E. 1988.
Brockelmann, Johann Fack "Arabic: Studies in Language, Dialects and Styles" (Arabic) translated by Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library – N. E. Cairo 1400 AH / 1980 AD.
Al-Baghdadi, Abd al-Qadir bin Omar, "Khizaanah Al-Adab wa Lubb Lubaab Lisaan Al-'Arab" Investigation: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library - Egypt, without edition, 1400 AH.
Balkandouz, Ben Sassi, "The Syntactic Term between Basra and Kufa: A Comparative Descriptive Study," (Arabic) published in the Department of Arabic Language and Literature, Djilali Libas University, Algeria. Volume 11, May 2021 AD.
Jabali, Hamdi Mahmoud, "The term Kufic grammar in classification, difference and use," (Arabic) Master's thesis, Yarmouk University, Irbid, N. D.
Al-Jamahi, Muhammad bin Salam, "Tabaqaat Fuhoul Al-Shu'araa" Commentary: Mahmoud Shaker, Dar Al-Madani - Jeddah, N. D.
Al-Hadithi, Khadija, "Al-Madaaris Al-Nahwiyyah", Dar Al-Amal - Jordan, 3rd edition, 1422 AH.
Al-Halawani, Muhammad Khair, "The Syntactic Dispute between the Basrans and the Kufis and Al-Insaaf Book." Dar Al-Qalam Al-Arabi - Aleppo – N. E.
Al-Hamouz, Abdel-Fattah, "The Kufians in Syntax, Morphology, and the Contemporary Descriptive Approach." Ammar House - Amman. First edition 1418 AH.
Al-Hamwi, Yaqoot, "Mu'jam Al-Udabaa" Investigation. Dr. Ihsan Abbas, Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut. First edition 1993 AD.
Al-Khathran, Abdullah bin Rashid, "The phenomenon of interpretation in the grammatical lesson." (Arabic), Literary club publications. Riyadh, first edition 1408
Al-Khatib, Mohamed Abdel-Fattah, "Dawaabit Al-Fikr Al-Nahwy." Dar Al-Basir - Cairo, N. E, 2006 AD.

Deira, Al-Mukhtar Ahmed, “A Study of Kufic Syntax Through Ma’aany Al-Qur’an by Al-Farra”, Dar Qutaiba - Beirut, First Edition 1411 AH.

Al-Rajhi, Abdo, "Lessons in Grammatical Schools." (Arabic) Arab Renaissance House - Beirut. Without i 1980 AD.

Rabaa, Muhammad, “The Fundamentals of Kufic Syntax in Light of the Meanings of the Qur’an: Reviewing its Description, or Reestablishing It,” Journal of Human and Social Sciences, University of Jordan, Volume 31, Issue 2004,

Al-Zubaidi, Saeed Jassim, “Al-Qiyas in Arabic Grammar, Its Origin and Development,” Dar Al-Shorouk-Beirut, 1997.

Al-Zubaidi, Muhammad bin Al-Hassan, “Tabaqaat Al-Nahwiyyeen wa Al-Lugawiyyeen,” Investigation. Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. Dar Al-Maarif - Cairo, N. E 1984 AD.

Al-Zajaji, Abu al-Qasim Abd al-Rahman, "Majalis al-Ulama", Investigation: Abd al-Salam Harun, Al-Khanji Library - Cairo, second edition 1403 AH.

Al-Zajaji, Abul-Qasim Abd al-Rahman, “Al-Eedooh fi ‘Ilal Al-Nahw” Investigation.: Dr. Mazen Al-Mubarak. Dar Al-Nafais-Beirut, second edition 1393 AH

Al-Zamam, Abdel Aziz, “Al-Mi’yaariyyah ‘Inda Al-Kuufiyyeen fi Al-Hukm ‘alaa Al-Masmou’ wa Al-Qiyas” PhD thesis. Qassim University 1441 AH / 2020 AD.

Al-Samarrai, Ibrahim, “Al-Madaaris Al-Nahwiyyah: Ustourah wa Waaqi’.” Daar Al-Fikr, Amman, 1st floor. 1987 AD.

Al-Suwaih, Muhammad Ashour, “The Grammatical Measurement between the Schools of Basra and Kufa.” Al-Daar Al-Jamaahiriyyah, Misurata, Libya - First Edition, 1395/1986.

Al-Serafi, Abu Saeed, “Akhbaar Al-Nahwiyyeen wa Maraatibihim” Investigation. Muhammad al-Banna, first edition, Dar al-I'tisam - Cairo, 1405 AH.

Al-Saif, Muhammad bin Abdullah, “The Grammatical Opinions of Al-Luwarqi Al-Andalusi Al-Din Al-Din: Collection and Study,” (Arabic) Master’s thesis, Imam Muhammad bin Saud University, Riyadh, 1419 AH.

Al-Saif, Muhammad bin Abdullah, “Manifestations of Grammatical Extremism among the Kufians.” (Arabic) Journal of Arab Sciences and Humanities. -Al Qussaim university. Volume (13), Issue (2), Rajab 1441 AH.

Al-Saif, Muhammad bin Abdullah, “The Issues Permitted by the Basrans and Prevented by the Kufans.” (Arabic) Journal of Sharia Sciences and Arabic Language at Prince Sattam bin Abdulaziz University.

Al-Suyuti, Abu Bakr, “Al-Iqtiraah, and with it: Al-Isbah fi Sharh Al-

Iqtiraah," Investigation: Dr. Mahmoud Fajal, Dar Al-Qalam. Beirut, first edition 1409 AH.
Al-Suyuti, Abu Bakr Abd al-Rahman, "Bugyat Al-Wu'aat fi Tabaqaat Al-Lugawiyyeen wa Al-Nuhaat", Investigated by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Al-Maktabah Al-Asriyya - Beirut, without edition and date.
Al-Suyuti, Abu Bakr Abd al-Rahman, "Al-Muzhir fi 'Uloum Al-Luga wa Anwaa'iha" Investigation: Muhammad Ahmad Jad al-Mawla, Ali al-Bajawi, and Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Jil - Beirut, without edition and date.
Al-Suyuti, Jalal al-Din Abu Bakr, "Hama' al-Hawa'a fi Sharh al-Jama' al-Jawa"", T: d. Abdul-Aal Salem Makram, Scientific Research House - Kuwait, without edition 1400.
Al-Sayed, Abd al-Rahman, "Basra Grammar School, Its Origin and Development." (Arabic) Dar Al-Maarif - Egypt, first edition. 1388 AH / 1968 AD.
Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim, "Al-Maqasid Al-Shafia fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya," Investigation: Dr.. Ayad Al-Thubaiti, Umm Al-Qura University, First Edition, 1428 AH / 2007 AD.
Shalabi, Abdel-Fattah Ismail, "Abu Ali Al-Farsi", third edition, Publications House - Jeddah, 1409 AH.
Al-Shamsan, Ibrahim (We Do Not Have Grammatical Schools) (Arabic), a press article in the Saudi Al-Jazeera newspaper, Saturday, April 27, 2019 AD.
Sabra, Muhammad Hassanein, "Thamarah Al-Khilaaf bayna Al-Basriyyeen wa Al-Koufiyyeen" Dar Al-Hani for Printing - Cairo. N. E. 1413 A.H. 1993 A.D.
Deif, Shawky, "Al-Madaaris Al-Nahwiyyah" Dar Al-Ma'arif - Cairo - 7th edition, N. D.
Tantawi, Muhammad, "The Genesis of Grammar and the History of the Most Famous Grammarians," (Arabic) vol. 2, 1389 AH.
Al-Taweel, Al-Sayed Rizk, "The Dispute between Grammarians" (Arabic), 1st edition, Mecca, Al-Faisaliya Library, 1405 AH.
Ababneh, Jaafar, "The Status of Al-Khalil Bin Ahmed in Arabic Grammar" (Arabic), Dar Al-Fikr - Amman. First edition, 1404 AH / 1984 AD.
Atrous, Dawlah, "Points of Contention in Issues of Analogy between the Kufans and the Basrans" (Arabic), a master's thesis from the Faculty of Arts and Languages - University of Muhammad Kheidar in Algeria. N.E, N.D.
Al-Otaibi, Turki bin Saho, "Hisham bin Muawiyah Al-Dareer, his life, his views, his methodology." First edition 1406 AH.
Al-Akburi, Abu Al-Baqa, "Al-Tabyeen 'an Madaahib Al-Nahwiyyeen Basran and Kufian Grammarians," Investigation: Dr. Abd al-

Rahman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, first edition, 1406 AH.

Alloush. Jamil Ratib, “Ibn al-Anbari and His Efforts in Grammar.” (Arabic), N. E. Arab Book House, Libya 1981.

Omar, Ahmed Mukhtar, "Linguistic Research among the Arabs with a Study of the Issue of Reception and Influence", The World of Books - Cairo. Seventh Edition 1997 AD.

Al-Amrawi, Lazhar, “The Foundations of Theorizing among the Kufans,” a master’s thesis from the University of Muhammad Kheidar Biskra, Algeria, 1434 AH / 2013 AD.

Awwad, Korkis, "Sibawayh, The Leader of Grammarians In The Works of Scholars During Twelve Centuries," the Iraqi Scientific Academy Press. N.E, 1398 AH / 1978 AD.

Eid, Muhammad, "Citation and Justification in Language" (Arabic), World of Books, Cairo, third edition, 1988 AD.

Al-Ghamdi, Abdul-Wahhab, “Terminology and Grammatical Fundamentals in the Book of Eedooh Al-Waqf wa Al-Ibtida’ fi Al-Qur’an Al-Kareem by Abi Bakr Al-Anbari,” MA, Umm Al-Qura University.

Al-Farra’, Abu Zakaria, “Ma’aany Al-Qur’an,” Investigation: Ahmed Yousef Najati, and Muhammad Ali Al-Najjar, Alam Al-Kutub, Beirut, 1980 AD.

Al-Fadli, Abdel-Hadi, "Syntactic Studies Centers", Al-Manar Library. Jordan - Zarqa, first edition 1406 AH / 1986 AD.

Al-Qifti, Abu Al-Hassan Ali Bin Youssef, “Inbaa Al-Ruwaah ‘alaa Anbaa Al-Nuhaat”, Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi - Cairo, first edition 1406 AH.

Al-Qanuni, Munira, “The Genesis of Arabic Grammar”, Dar Al-Kutub Al-Alami, ed. 1. 1435 AH.

The linguist, Abu al-Tayyib Abd al-Wahed, "Ratib al-Nahwiyin", vol.: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi - Beirut, without an edition.

Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid, “Al-Kamil”, investigation: Dr. Muhammad Ahmed Al-Dali, Al-Risala Foundation, second edition, 1413 AH.

Al-Makhzoumi, Mahdi, “The School of Kufa and its methodology in the study of language and grammar”, Al-Babi Al-Halabi Press - Egypt, 2nd Edition 1377 AD.

Al-Matroudi, Ibrahim, “Narratives of Kufa Grammarians to the End of the Third Century AH, and Their Impact on Syntax and Morphology,” Imam Muhammad bin Saud University Publications. Riyadh, 1438 AH / 2017 AD.

Marouf, Muhammad, “Differences of Syntactic Opinions between the Schools of Basra and Kufa”, Master of the College of Human

Sciences, Maulana Malik Ibrahim Islamic University in Malang.
Mufti, Khadija Ahmed, "Towards Kufian Readers", Al-Faisaliya Library - Makkah Al-Mukarramah, first edition 1406 AH.
honored. Abdel-Aal Salem, “The Grammatical School in Egypt and the Levant in the Seventh and Eighth Centuries of Hijrah.” Al-Resala Foundation - Beirut. without i. T.
Mansouri, Hussein, “Syntactic Measurement of the Kufans,” a research published in the Journal of Islamic Sciences and Research, College of Languages, Department of Arabic Language, Sudan University of Science and Technology, Volume 18, 1, 2017.
Midan, Ayman Muhammad, “Poetry of Taglib in Pre-Islamic Times,” (Arabic) review, Dr. Salah El-Din El-Hadi, Institute of Arabic Manuscripts, Cairo 1995 AD.
Nahla, Mahmoud Ahmed, "The Fundamentals of Arabic Grammar (Arabic)", Dar Al-Ulum Al-Arabiya - Beirut, first edition 1407 AH.
Walad Al-Sheikh, Ahmed Boya, “Al-Nudrah fi Al-Diraasaat Al-Nahwiyyah,” an unpublished master’s thesis, Umm Al-Qura University, Makkah 1407 AH / 1987 AD.
Hindawi, Hasan, “Methodologies of the Etymologists and Their Doctrines in the Third and Fourth Centuries of Hijrah,” Dar Al-Qalam - Damascus, First Edition 1409 AH / 1989 AD.